

٨ - يمثل عن جمعية الوسطاء في السوق.

ب - لا يجوز الجمع بين منصب رئيس لجنة الادارة ومنصب المدير العام.

ج - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تعيين بديل لكل عضو من اعضاء اللجنة ليحل محله في حالة غيابه عن عمله، او فقده الصفة التي عين بسببها في اللجنة.

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٣٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٣٠ - يتقاضى كل من رئيس واعضاء اللجنة مكافأة شهرية يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

ب - يمارس رئيس لجنة ادارة السوق الصلاحيات التي يمارسها رئيس مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة بموجب قانون الشركات المعمول به، كما يمارس المدير العام في السوق صلاحيات المدير العام للشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في القانون المذكور وذلك بالاضافة الى الصلاحيات الممنوحة لكل منها بموجب هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

السيد الامين العام:

٥٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم وبذلك
نتنهي من القانونين وترفع الجلسة الى موعد
آخر.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقد يوم الخميس الواقع في
١٥/محرم/١٤١٣ هجري الموافق ١٦/٧/١٩٩٢ ميلادي.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٤)

جدول الاعمال

الصفحة

٢

٢

٣

٦٦

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عاكف الفايز.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد اكرم زعتر.

٣ - مقررات اللجان.

- قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٢/٧/١٩٩٢.

- حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

مكتبة المجلس

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٦/٧/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الرابعة) من الدورة (الاستثنائية الاولى) للدورة العادية الثالثة برئاسة (دولة الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :-

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: معالي السيد عاكف الفايز، معالي السيد اكرم زعير.

وتغيب عن المجلس الأعضاء السادة :-

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب

رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب

رئيس الوزراء وزير النقل.

٣ - معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير

الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير

العدل.

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد

والاتصالات.

٦ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير

دولة.

٧ - معالي السيد جودت السبول: وزير

الداخلية.

٨ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيحات:

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٩ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير

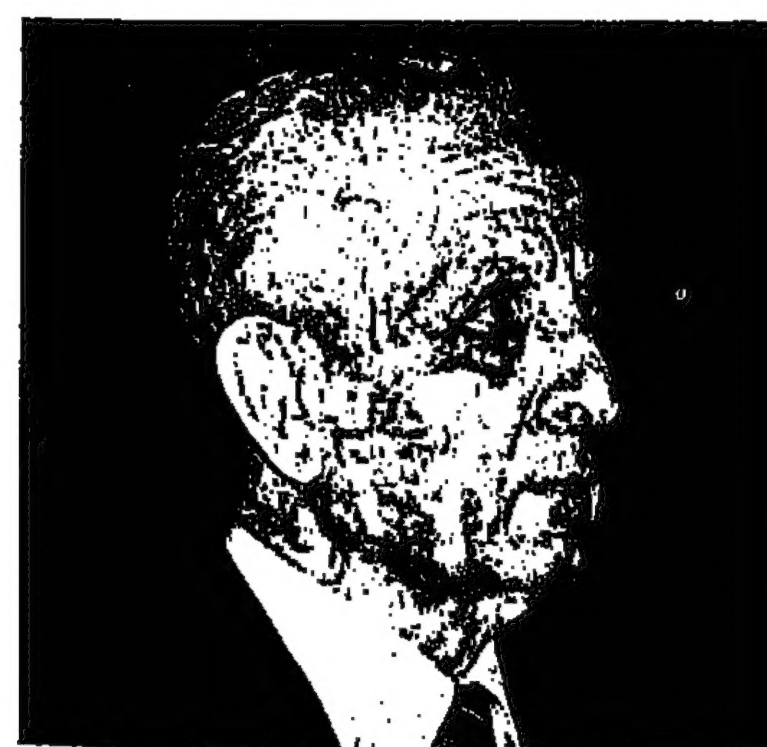
الدولة للشؤون البرلمانية.

١٠ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير

دولة.

١١ - معالي السيد محمد السقاف: وزير

التموين.



دولة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني

وأعلن بدء الجلسة جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين

العام من التلاوة؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات.



السيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة القانونية: وألنشد مقرر اللجنة القانونية يتلو القرار رقم (٢) حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

قرار رقم (٢)

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية

لسنة ١٩٩١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ ١١ و ١٢/٧/١٩٩٢ لدراسة مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان الاستاذ احمد اللوزي وبحضور سعادة مقرر اللجنة السيد نجيب الرشيدان واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة:

محمد رسول الكيلاني - الدكتور اسحق الفرحان - سالم مساعدا - محمد عوده القرعان - نذير رشيد - طارق علاء الدين - الدكتور كمال الشاعر.

كما حضر من مجلس الاعيان الاعضاء السادة:

معالي الاستاذ بشير الصباغ - ومعالي الاستاذ عبدالله صلاح ومعالي الدكتور سعيد

١ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عاكف الفايز.

٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد اكرم زعير.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة الاعضاء.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - مقررات اللجان.

- قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٢/٧/١٩٩٢ حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

دولة رئيس المجلس: استاذنا مقرر اللجنة القانونية.



مكتبة احمد الصالح

التل - وسعادة السيد حمد الفرخان .
وكما حضر من مجلس النواب معالي السيد
عبدالرؤوف الروابدة ومعالي السيد عاطف
البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
ونظرت اللجنة في مشروع القانون كما
ورد من الحكومة والتعديلات التي ادخلها مجلس
النواب على مواده ، وبعد المناقشة والمداولة
المستفيضة فيه قررت اللجنة الموافقة عليه كما
ورد من مجلس النواب .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها هذا .

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

ملحوظة : هنالك مخالفة لمعالي العين
السيد محمد رسول الكيلاني سيديها في الجلسة .

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

مجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	اللائحة كما وردت من مجلس النواب	اللائحة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت موافقة كما وردت	اللائحة (١) يسمى هذا القانون (قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . اللائحة (٢) يكون للكلمات التالية حيزا وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : الوزارة : وزارة الداخلية . الوزير : وزير الداخلية . الحكومة : حكومة العدل العليا . اللائحة (٣) الحزب هو كل تنظيم سياسي يشكل مقتضى احكام هذا القانون من اشخاص تجمعهم مبادئ واهداف مشتركة بقصد المساهمة في الحياة السياسية وتحقيق برامج عديدة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل براسل مشروعة وعلنية وفقا لما يحويه المصل الدعوي الراسي القائم على التمعية السياسية وحرية الرأي وسيادة القانون .

مجلس الاعيان

٥

هكذا منه العمل

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>المادة ٤٥ هـ</p> <p>إعادة صياغتها على النحو التالي:</p> <p>للازدنيين الحق في تحالف الأحزاب السياسية والانتساب الطوعي إليها وفقا لأحكام القانون.</p> <p>المادة هـ</p> <p>أولا: الموافقة على الفقرات (أ و ب) كما وردتا بالشرح.</p> <p>ثانيا: الموافقة على الفقرة (ج) كما وردت مع إضافة العبارة التالية إلى آخرها:</p> <p>(وأم لم يكن قد رد إليه اعتباره)</p> <p>ثالثا: الموافقة على الفقرات:</p> <p>(د هـ و ح، ط) كما وردت بالشرح.</p> <p>رابعا: إعادة صياغة الفقرة (ز) على النحو التالي:</p> <p>ز - أن لا يكون عضوا في أي حزب سياسي أو أي تنظيم غير ارضي.</p>	<p>المادة (٤٥)</p> <p>يجوز للأزدنيين تشكيل الأحزاب السياسية والانتساب إليها وفقا لأحكام هذا القانون.</p> <p>المادة هـ</p> <p>يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن خمسين شخصا عن توافر فهم الشروط الآتية:</p> <p>أ - أن يكون قد اكمل الخامسة والمشرعين من عمره.</p> <p>ب - أن يكون ارضيا منذ عشر سنوات على الأقل.</p> <p>ج - أن لا يكون حكوما بحكم قلبي من محكمة مختصة بجناية أو جناية خلة بالشرف أو بالأخلاق العامة أو بجناية جنائية أخرى (صداء الجرائم ذات الصفة السياسية).</p> <p>د - أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة.</p> <p>هـ - أن يكون مقبلاً عادة في المملكة.</p> <p>و - أن لا يدعي بجيشية دولة أخرى أو حماية أجنبية.</p> <p>ز - أن لا يكون عضوا في أي تنظيم سياسي غير ارضي.</p>

حول مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>المادة ٤٦</p> <p>أولا: الفقرة (أ) موافقة مع إضافة كلمة (وشعاره) بعد كلمة (رسمه).</p> <p>ثانيا: الفقرات (ب) و (ج) موافقة كما وردت بالشرح.</p>	<p>المادة ٤٦</p> <p>ح - أن لا يكون من التسيين للقرات المسلحة الأردنية أو الاجهزة الأمنية أو الدفاع المدني.</p> <p>ط - أن لا يكون قاضيا.</p> <p>المادة ٤٦</p> <p>يجب أن يتضمن النظام الاساسي للحزب ما يلي:-</p> <p>أ - اسم الحزب وشعاره على أن لا يكون اسمه مشابه لاسم حزب آخر.</p> <p>ب - عنوان المقر الرئيسي للحزب ومعاونين مقره الفرعية أن وجدت على أن تكون هذه المقر جيمها داخل المملكة ومثله وأن لا يكون أي منها ضمن مقر أي مؤسسة عامة أو خاصة أو دينية أو اتاحية أو تعليمية.</p> <p>ج - المبادئ التي يقوم عليها الحزب والاهداف التي يسعى إليها، ووسائل تحقيقها.</p> <p>د - شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه، ولا يجوز أن تخوي هذه الشروط على أي قيود تمنع الانضمام للحزب بسبب الدين أو العاطفة أو الجنس أو العرق أو الجهة أو الموضع الاجتماعي.</p>

حول مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

مجلس الاعيان

مكتبة العدل

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت من مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>هـ - اجراءات تكون تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقه باعضائه وبناشرته لنشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لأي من هذه التشكيلات، على ان يكون ذلك على اساس ديمقراطي.</p> <p>و - تحديد المبادئ المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك اجراءات صرف امواله واعداد موازناته واتخاذها.</p> <p>ز - اجراءات الحل الاختياري للحزب او انتمائه مع غيره من الاحزاب وتنظيم تنفيذ امواله والجهة التي تتول بها هذه الاموال.</p> <p>ح - الاحكام بالبيانيه والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.</p> <p>المادة ٧</p> <p>١ - يقدم طلب تأسيس الحزب الى الوزير موقعا من المؤسسين ورفقا به البيانات والوثائق الآتية :-</p> <p>١ - ثلاث نسخ من النظام الاساسي للحزب مرفقة من المؤسسين.</p>	<p>المادة كما وردت من مجلس النواب</p> <p>زايما: الفقرات هـ / و / ز / ح.</p> <p>موافقة كما وردت بالمشروع.</p> <p>موافقة كما وردت</p>	<p>موافقة كما وردت من مجلس النواب</p>

٨
عُقدت الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/٧/١٩٩٢م

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

لمجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت من مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>٢ - قائمة بأسماء المؤسسين من اربعة مقاطع وكان ولادة كل منهم وتاريخها، وههته ومكان عمله وعنوانه.</p> <p>٣ - صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين او صورة مصدقة عن دفتر العائلة او عن البطاقة الشخصية.</p> <p>٤ - شهادة عدم عكورية لكل من المؤسسين.</p> <p>٥ - شهادة بوقعها خمسة من المؤسسين امام الموظف المعين من قبل الوزير، بصحة توافيق جميع الاعضاء المؤسسين والبيانات المتعلقة بهم، وعلى كل واحد من هؤلاء المؤسسين الخمسة ان يعين في هذه الشهادة عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه تسليمه الاوراق والاشعارات والكتب التي تصدرها الوزارة.</p> <p>ب - يصدر الموظف المختص اتمام يتسلم طلب التأسيس مبينا فيه تاريخ تقديم الطلب والبيانات والوثائق المرفقة</p>	<p>موافقة كما وردت</p>	<p>موافقة كما وردت من مجلس النواب</p>

٩
مجلس الاعيان

مكتبة العمل

حول مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	المادة ٨ موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٩ موافقة كما وردت في المشروع
	<p>المادة ٨ موافقة كما وردت بالشرع</p> <p>أولاً : الفقرة - أ - موافقة كما وردت</p> <p>ثانياً : الفقرة - ب - موافقة كما وردت مع شطب عبارة (إيراءاً ضرورية) ، ولاستعاضة عنها بعبارة (لإزمة لتنفيذ أحكام هذا القانون) .</p>	<p>المادة ٩ أ - يعتبر كل واحد من المؤسسين الخمسة المخصوص عليهم في البند (٥) من الفقرة (١) من المادة (٧٩) من هذا القانون مقروضاً بتقديم البيانات والوثائق وتبلغ الأوراق والاستثمارات والكتب نيابة عن جميع المؤسسين .</p> <p>ب - يتم التليخ بواسطة أحد موظفي الوزارة يتسلم نسخة من الأوراق الى الشخص المراد تليخه الذي يرتب عليه ان يوقع حل نسخة اخرى من هذه الأوراق اعتماداً بوقوع التليخ ، وعلى من يتولى التليخ ان يدرج بيانا بتاريخ التليخ وكيفية وقوعه مبدئياً باسمه وتوقيعه .</p> <p>المادة ٩ ل - للمؤسسين حق سحب أي وثائق أو بيانات قدمت مع طلب التأسيس والاستعاضة عنها بغيرها ، وذلك خلال مدة تبدأ من تاريخ تقديم طلب التأسيس وتنتهي بمرور خمسة عشر يوماً على تاريخ تليخ الأعمال يتسلم طلب التأسيس .</p>

جلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>موافقة كما وردت</p> <p>موافقة كما وردت</p> <p>المادة (١٠)</p> <p>الفقرة وأه موافقة كما وردت</p>	<p>ب- للوزير ان يطلب من الوزير تقديم اي اضافات او وثائق او بيانات يراها ضرورية، وذلك بكتاب يعده خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.</p> <p>ج- لاحد الوزيرين الخمسة المذكورين في البند (هـ) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون تقديم الاضافات والوثائق والبيانات المطلوبة وذلك خلال اربعة عشر يوما من تاريخ تبليغ كتاب الوزير، وللوزير تحديد هذه المادة بملئها بناء على طلب الوزير.</p> <p>د- يعتبر للوظائف الخمس اشعارا باستلام هذه الاضافات والوثائق والبيانات بينما في اسم الوزير الذي قدمها وتاريخ تسلمها.</p> <p>المادة ١٠</p> <p>أ - اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفيا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون، يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال سبعة ايام بعد اقتضاء ستين يوما على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس، او</p>

المليحة القانونية
لجنس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>الفقرة ب إعادة صياغتها على النحو التالي:</p> <p>ب - إذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المخصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبله ان يبين اسباب ذلك وان يبينها الى الرئيسين وفقا للاجراءات المخصوص عليها في هذا القانون، ولا يجوز للوزير ايراد اسباب اخرى امام المحكمة.</p> <p>المادة ١١</p> <p>الفقرة أ موافقة كما وردت</p> <p>الفقرة ب إعادة صياغتها على النحو التالي:</p> <p>تصدر المحكمة قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تسجيل استعاءه الطعن لدى ديوان المحكمة.</p>	<p>خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعتراف بتسلم الاعضات والوثائق والبيانات المشار اليها في المادة (٩) من هذا القانون، ويشر الاعلان في الجريدة الرسمية.</p> <p>ب - اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب، او لم يعلن عن تأسيسه خلال المدة المخصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، عليه ان يبين اسباب قراره ويبلغ الى الرئيسين وفقا للاجراءات المخصوص عليها في هذا القانون.</p> <p>المادة ١١</p> <p>أ - لأي من الرئيسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا القانون، خلال ثلاثين يوما من تاريخ عداه القرار.</p> <p>ب - تتمتع المحكمة بالنظر في الطعن في خمسة قبله على الأقل، وتصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تسجيل استعاءه الطعن لدى ديوان المحكمة.</p>

الجلس الاعيان

<p>المادة ١٢ قرار اللجنة القانونية</p>	<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>	<p>المادة ١٤ قرار اللجنة القانونية</p>
<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>	<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>	<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>
<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>	<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>	<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>
<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>	<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>	<p>المادة ١٣ قرار اللجنة القانونية</p>

1951

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>المادة ١٥</p> <p>اعادة مياقتها على النحو التالي:</p> <p>أ - يتتبع الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه بالمعضية الاختيارية ولا يجوز حله او حل قيادته الا وفق احكام نظامه الاساسي او بقرار من المحكمة.</p> <p>ب - يتولى ادارة شؤون الحزب قيادة تتألف وفقا لاحكام نظامه الاساسي ويقتله رئيسه لدى التبرع في ذلك الجهات القضائية والادارية وفي حالة عدم وجود منصب رئيس حزب في نظامه الاساسي يتولى امينه العام مهام التمثيل تلك، وللرئيس او الامين العام حسب مقتضى الحال ان يتيب عنه خطيا واحدا او اكثر من اعضاء القيادة لممارسته اختصاصاته او اي منها، وان يوكل اي علم في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بالحزب.</p> <p>المادة ١٦</p> <p>الموافقة عليها كما وردت مع شطب كلمة (التاسعة)</p>	<p>المادة ١٥</p> <p>يتتبع الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه بالمعضية الاختيارية، ويتولى ادارة شؤونه قيادة تتألف وفقا لاحكام نظامه الاساسي، ويقتله رئيسه لدى التبرع في ذلك الجهات القضائية والادارية وفي حالة عدم وجود منصب رئيس حزب وللرئيس او الامين العام يتولى امينه العام مهام التمثيل تلك؛ خطيا واحدا او اكثر من اعضاء القيادة لممارسته اختصاصاته او اي منها، وان يوكل اي علم في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بالحزب.</p> <p>المادة ١٦</p> <p>يشترط في العضو الذي يرغب في الانسحاب الى الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه ان يكون قد اكمل التاسعة عشرة من عمره، وذلك بالاضافة الى الشروط الاخرى المنصوص عليها في البقرات من (ب الى ط) من المادة (٥) من هذا القانون.</p>

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>المادة ١٧</p> <p>والاستعانة به (الثامنة) المادة (١٧) شطب كلمة (واحدة) والاستعانة عنها بعبارة (ار اكثر).</p> <p>المادة (١٨) اعادة مياقتها على النحو التالي:</p> <p>أ - مقر الحزب وثائقه ومراسلاته ووسائل اتصاله مصانة فلا يجوز مراقبتها او مصادرها او مصادرها.</p> <p>ب - لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب، باستثناء جالقي النلس والجرم للشهود الا بقرار من للمعي العام ويحضره بالاضافة الى مثل عن الحزب فافا رفض الاختير يثبت ذلك في محضر التفتيش الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين.</p> <p>ج - يتزب على محاولة القوة السابقة بعلان التفتيش وما يتزب عليه بالاضافة الى المسؤولية المدنية والجزائية.</p>	<p>المادة ١٧</p> <p>للحزب اصدار مطبوعة دورية واحدة للتعبير عن مبادئه وآرائه، وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر المعمول به.</p> <p>المادة ١٨</p> <p>بإستثناء حالاتي النلس والجرم للشهود، لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب الا بموافقة للمعي العام وحضوره.</p>

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

لمجلس الاعيان

مهمكم منه ان يكون

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>المادة ١٩</p> <p>أولاً: الفقرة - ١ - موافقة كما وردت.</p> <p>ثانياً: البند ٢ اعاد صياغته على النحو التالي:</p> <p>(والحزب يقول المبادئ والتبرعات من المواطنين الإذنيين فقط على أن لا تزيد قيمة ما يقدمه الشخص الواحد على خمسة آلاف دينار سنوياً).</p> <p>ثالثاً: الموافقة على البند - ٣ - والفقرة - ب - والفقرة - ج - كما وردت.</p>	<p>المادة ١٩</p> <p>١ - ١ - على الحزب الاعتماد الكلي في موارده المالية على مصادر ارضية عليّة معروفة ومصلحة وعدنة.</p> <p>٢ - للحزب قول المبادئ والتبرعات من مصادر ارضية عليّة، على أن تزيد قيمة ما يقدمه الشخص الواحد على خمسة آلاف دينار سنوياً.</p> <p>٣ - للحزب استثمار امواله وموارده داخل المملكة بالطرق التي يراها مناسبة، على أن تكون مملّنة ومشروعة، وأن لا يكون المداخ من ذلك تحقيق أي كسب أو مصلحة شخصية لأي من اعضاء الحزب.</p> <p>ب - نفى مقل الحزب من جميع المزايا والرسوم الحكومية التي ترتب على الاموال غير المتقولة.</p> <p>ج - لتأبى تطبيق احكام قانون الفقرات تختير اموال الحزب يحكم الاموال العامة، ويعتبر القائمون على شؤون الحزب والماملون فيه لتلك الغايات يحكم المواطنين الموصوفين، وتصري على اعضاء قيادة الحزب الاحكام القانونية الخاصة بالكسب غير المشروع.</p>

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان
حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

لمجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢١	<p>الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مع نقل صياغة (والاحترام يتكاتف الفرص بين الجميع عند تولي المسؤولية). ووضعها بعد عبارة (بأي جهة غير ارضية) الواردة فيها.</p>	<p>المادة ٢٠</p> <p>على الحزب تزويد الوزير بشفقة عن موازنه عن كل سنة خلال الربع الاول منها، وبيان عن موارده المالية ومصادر تمويله، ووضعه المالي والوزير أو من يفوضه حق الاطلاع على حسابات الحزب وتديق قيوده المالية.</p> <p>المادة ٢١</p> <p>يعتبر على الحزب التقيد بالباقي والقواعد الآتية في عارسة اعماله، وأن يقص على ذلك بشكل واضح وعقد في نظامه الاساسي وفي براهجه:</p> <p>١ - الاحترام باحكام الدستور واحترامه والمداخ عنه وأن تكون مبادئه واهدافه وقيائمه مشروعة وغير مخالفة لاحكام الدستور وأن تكون رسائله لتحقيقها سلمية.</p> <p>ب - الاحترام مبدأ سيادة القانون.</p> <p>ج - احترام التعددية في الفكر والرأي والتنظيم وتوفير متطلبات التنافس الديمقراطي والعمل من خلال رسائله المشروعه.</p>

محضر الجلسة الرابعة

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب		<p>د - تبدأ الطرף بجميع أشكاله قولا ومثلا وتغيب التعذيب البدني والتطاني والمعرفي والمذهبي والارهاب الفكري، واعتماد الجواز الحر أساسا للتناقص الديمقراطي.</p> <p>هـ - ترسخ قيم التسامح والوضوح واحترام معتقدات الغير وانماضي بالعمل السياسي عن الضراعات الشخصية القبيحة وترويج الأشخاص او العيانات.</p> <p>و - احترام حرية المواطن وحماية كرامته وحقه في التعبير عن رأيه.</p> <p>ز - عدم ارتباط قيادة الحزب وأعضائه تنظيمياً او مالياً بأي جهة غير اردنية وعدم جواز توجيه النشاط الحزبي بناء على اراهم او توجهات من أي دولة أو جهة خارجية.</p> <p>ح - العمل على تحقيق المساواة والمعادلة وكذا في الترض بين المواطنين جميعاً واعتماد الاهلية معياراً أساسياً لتعدد الوظائف العامة، والالتزام بهذه المبادئ في حالة تولي الحزب المسؤوليات العامة او المشاركة فيها.</p> <p>ط - الالتزام في تشكيلات الحزب ونشاطاته وتوجهاته بالاستماع من التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف</p>

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب		<p>القرارات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية والدفاع المدني والقضاء او اقامة أي تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور.</p> <p>ن - الالتزام بعدم استخدام مؤسسات الدولة ودوائرها واحزبتها، وغيرها من المؤسسات العامة والغيرية والتعلمية والدينية، وعدم استغلالها لخدمة الحزب والالتزام بعدم نزع هذه المؤسسات في أي صراع سياسي او حزبي.</p> <p>ك - الالتزام بمرامد العمل الديمقراطي واساليب في التنظيم الداخلي للحزب، وفي اختيار قياداته وتكرمه نشاطاته واحزالم الزاوي الاخر في تعامله مع المؤسسات المستورية والشعبية والاحزاب والتنظيمات السياسية.</p> <p>ل - الالتزام بمبدأ العلنية والاشهر بالنسبة للمادة واهدافه ومبادئه وتشكيلاته وقادته.</p> <p>م - الاستماع من التعاون مع أي حزب او تنظيم او جماعة اراي قوى سياسية تقوم على مفادة الملكية ازمناهمه احكام دستورها ومبادئه.</p>

لمجلس الاعيان

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

هكذا منه الأصل

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٢٢ موافقة كما وردت	المادة (٢٦) ١. على الحرب ان يحفظ في مقره الرئيسي بالسجلات والبيانات الآتية: أ. النظام الاسمي للحرب. ب. اسماء اعضاء الحرب والاعضاء المؤسسين واعضاء القيادة وصانعيهم وحال اقامتهم. جـ. سجل قرارات القيادة. د. سجل واردات الحرب ومصرفاته بصورة مفصلة. المادة ٢٣ ١. تحتفظ الوزارة بسجل خاص تدون فيه اسماء الاحزاب السياسية واهلها وقادتها ومراكز نشاطها، واتي معلومات اخرى يراها الوزير ضرورية. المادة ٢٤ على قيادة الحرب اخطار الوزير بكتاب يودع في ديوان الوزارة مقابل اتمام بالاستلام بأي قرار يصدره الحرب يحل نفسه او انتمائه او تغيير اي من قاداته او اي تعديل في نظامه الانساني، وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار او اجراء التغيير او التعديل.

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة (٢٥) المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٢٥ ١. يراقب المجلس صياغتها بالنص التالي تحت المادة ٢٤ ١. يراقب المجلس مدة لا تزيد على ستين او بخرامة لا تتجاوز التي دينار او يكلفا المقوتين كل من تسليم اي اموال من اي جهة غير اردنية لحساب الحرب وتضام تلك الاموال لحساب الحرية.	١. يراقب الاشغال الشاقة لمدة لا تزيد على خمس سنوات او بالمقررات المعمور عليها في قانون العقوبات أو في اي قانون آخر ايها الشد، اي حضور في الحرب يرتكب ايا من الاعمال الآتية: ١ - الاتصال بأي جهة غير اردنية بصورة مباشرة او غير مباشرة بقصد التيل من أمن المملكة او الاضرار بها سياسيا او اقتصاديا او ماليا. ٢ - القيام بدعاية سياسية لفائدة اي جهة غير اردنية بقصد التيل من مصلحة المملكة ومنهجها. ٣ - تزويد اي جهة غير اردنية بصورة مباشرة او غير مباشرة بأي وثيقة او معلومات سرية لها صلة بالعمليات العسكرية او السياسية او الدبلوماسية او الاقتصادية او المالية او تكتيكها من الحصول عليها. ٤ - التيل من معلومات المواطنين بقصد تمكين النظام العام أو نشر القومض أو الاعتداء على أمن الدولة الخارجي أو الداخلي.

حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

لمجلس الاعيان

هكذا من العمل

موافقة کیا وردت من مجلس النواب

موافقة کیا وردت من مجلس النواب

۵۳۱۵۱۵۱۵

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	ب - تعقد المحكمة حكمها النهائي في أي دعوى تقام بترتيب هذه المادة خلال مدة لا تزيد على ستين يوماً من تسجيل الدعوى لديها. ج - للوزير أن ينصب عنه خطياً رئيس النيابة العامة الإدارية أو أحد مساعديه في اقامة أي دعوى بترتيب هذه المادة وفي تقديم أي طلب أو دفع تقضية الدعوى أو الطلب والقائم بجميع الاجراءات اللازمة بما في ذلك تقديم الشكايات والمذكرات والتبليغات. والموافقة على باقي المواد كما وردت مع اعاده الترقيم.	ب - يبلغ قرار حل الحزب الى رئيسه او امينه العام او من يعاينها وفقاً للاصول المنصوص عليها في هذا القانون. ج - لرئيس الحزب او امينه العام او ثلاثة من اعضاء قيادته الطعن في قرار مجلس الوزراء بحل الحزب لدى المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار، ولا يعتبر قرار اهل نقفا في هذه الحالة الا بعد صدور قرار المحكمة بتأييده. د - تعقد المحكمة للظفر في الطعن في قرار حل الحزب من خمسة قضاة على الاقل. المادة (٢٧) لمجلس الوزراء اصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون. المادة (٢٨) يلغى قانون الاحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥ المادة (٢٩) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ محمد رسول.



السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم، هذه المخالفة متعلقة بالمادتين (٢١) و(٢٥) من مشروع قانون الاحزاب. المخالفة الاولى متعلقة بتصويب الصياغة. وهو انه ورد في الفقرة «ط» من المادة (٢١) من مشروع قانون الاحزاب.

١ . يتعين على الحزب الالتزام في تشكيلات الحزب ونشاطاته وتوجهاته بالامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية والدفاع المدني والقضاء او اقامة اي تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

٢ . وجاءت هذه الفقرة باعادة صياغتها على النحو التالي: ويتعين على الحزب الالتزام ... ورفض التنظيم والاستقطاب الحزبي في القوات العسكرية والامنية وبين القضاء.

٣ . ولما كانت اعادة الصياغة تنصب على

الالفاظ دون المقاصد والمعاني فيكون مجلس النواب قد وافق على جميع المقاصد والمعاني الواردة في المادة (٢١). لانه استخدم لفظ الصياغة بدل من لفظ التعديل.

٤ . من المعلوم فقها «ان من خصائص النص القانوني» عدم الابهام «واحاطة اللفظ بقصد الشارع كيلا يختلف فيه الاجتهادات وتبين الافهام».

«ولما كان لفظ الرفض» يختلف في المدلول القانوني عن لفظ الامتناع.

فالامتناع: هو الحيلولة دون النشاط الباعث للشيء من حيز عدم الى حيز الوجود. والرفض: هو ترك الشيء وعدم القبول به بعد وجوده.

والامتناع يعني عدم الفعل، وهذا ما قصده الشارع لذا وجب ان يكون تصويب الصياغة بالشكل الآتي.

«والالتزام بالامتناع سواء في تشكيلات الحزب ونشاطاته وتوجهاته عن اي نشاط تنظيمي او دعائي او استقطاب ونشاطاته وتوجهاته عن اي نشاط تنظيمي او دعائي او استقطاب حزبي في صفوف القوات المسلحة والاجهزة الامنية والدفاع المدني والقضاء او اقامة اي تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصورة علماً بان هذا التصويب لا يفض اعادة مشروع القانون الى مجلس النواب لان التصويب هو اعادة صياغة ينصب على الالفاظ دون المعاني.

١ . وأما النقطة الثانية: وهي مخالفة دستورية لما كانت الامة هي مصدر السلطات،

هكذا جاء النص

وعمارس سلطاتها للصالح العام على الوجه المبين في الدستور فالسلطة التشريعية: هي سلطة الأمة التشريعية مناصرة بالملك ومجلس الأمة.

والسلطة التنفيذية: هي سلطة الأمة التنفيذية التي يتولاها الملك بواسطة وزرائه وفق احكام الدستور.

السلطة القضائية: هي سلطة الأمة القضائية التي تتولاها المحاكم وتصدر احكامها وفق القانون باسم الملك.

فالمادة (٢٤) الفقرة (أ) قالت بأن الامه هي مصدر السلطات، والفقرة (٢) قالت تمارس الأمة سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور.

والمادة (٢٥) اناطت بالسلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك.

والمادة (٢٦) اناطت السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه.

والمادة (٢٧) اناطت بالسلطة تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها.

٢. ولما كان الدستور هو القانون الأساسي للدولة الذي ينظم قواعد الحكم ويوزع السلطات ويبين اختصاص كل منها ويضع الضمانات الأساسية لحقوق الافراد ومدى سلطان الدولة عليهم لتحقيقا للمصالح العامة.

فكل نص او اتفاق على مخالفة قاعدة من قواعده يقع باطلا ومخالفا للدستور.

وبهذا مختلف قواعد الدستور عن قواعد

القوانين الخاصة التي ينظم روابط الافراد بعضهم ببعض او بالدولة باعتبارها شخصا معنويا عاديا.

٣. ولهذا فان حق الاردنيين في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف احكام الدستور.

المادة ١٦ من الدستور.

ليس حقا مطلقا متجاوزا حق السلطان لمجلس الوزراء الذي يمثل سلطة الأمة «بان يحل الحزب ويصفي امواله بناء على اقتراح وزير الداخلية اذا اصبحت غايات الحزب غير مشروعة، ووسائله غير سليمة، ونظمه مخالفة لاحكام الدستور. لان هذا الحق هو لمجلس الوزراء بموجب احكام المادة ٤٥» ١-٢ من الدستور واعمال لاحكام الدستور.

فالتعديل الذي اجراه مجلس النواب على المادة ٢٥ من مشروع قانون الاحزاب. هو تعديل لا يملك صلاحية اجراءه. وهو.

١. استلاب لسلطان السلطة التنفيذية المعبرة عن سلطة الأمة بسلتها حق اصدار القرار الاداري الذي هو حقها الدستوري.

٢. اناطة حق اصدار لقرار الاداري بالقضاء بناء على شكوى من الوزير كشخصية معنوية يشكل اخلالا بمبدأ فصل السلطات اذ ليس من حق المحكمة اصدار القرار الاداري.

٣. ان الفقرة ٢ من المادة ١٦ من الدستور ساوت بين الجمعيات والاحزاب السياسية في الاحكام.

دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة الأستاذ جمعه حماد.



السيد جمعه حماد: شكراً دولة الرئيس، الواقع انا كنت افضل ان نستمع الى مخالفة الزميل محمد رسول الكيلاني عند المواد التي قبلها. ولذلك ارجو ان يبدأ المقرر في تلاوة المواد مادة مادة من البداية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة اذا يرى المجلس الكريم اعفاء المقرر من تلاوة القانون يكامله وان نبداً، استاذنا المقرر.

السيد المقرر: هذا القانون لتناقشه مادة مادة.

دولة رئيس المجلس: ونأتي الى تلاوة القانون مادة مادة، هل يوافق المجلس الكريم وكل من يريد ان يعلق له الحق وشكراً بفضل السيد المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس.

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١). ويعمل به بعد مرور

والفقرة ٣ من نفس المادة اشارت الى ان القاسون ينظم طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

وبناء عليه فيجب ان تتفق الاحكام القانونية للجمعيات والاحزاب السياسية بعدم مخالفتها للدستور او بالخروج على احكامه. وقد اناط قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بالوزير حق الترخيص للجمعية وحق حلها.

«فالمادة ٥ نصت» لا يجوز تأليف الجمعيات الخيرية او الهيئات الاجتماعية الا بترخيص خطي من الوزير وفقاً لاحكام القانون.

والمادة ١٦

١ - اعطت الحق للوزير بعد الاستئناس برأي الاتحاد المختص ان يأمر بحل اية جمعية خيرية اذا اقتنع انها خالفت نظامها الاساسي.

لها هذا التفريق في مادة واحدة شملت الاحزاب والجمعيات الخيرية بنص الدستور، فكان الحق للوزير بالجمعيات والحق للقضاء بالاحزاب.

لذا فمن حق وزير الداخلية اصدار القرار بترخيص الحزب السياسي «لا اعلان» ومن حقه التوصية لمجلس الوزراء بحل الحزب معللاً بالاسباب التي نص عليها الدستور وعلى الجهة المتضرره ان تطعن في القرار المتخذ لدى القضاء. تماماً كما هو في قانون الجمعيات.

وعلى هذا يكون تعديل مجلس النواب مخالفاً للدستور» وشكراً.

هكذا من العمل

ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
وافق مجلس النواب على هذه المادة وأوصت
اللجنة القانونية بمجلس الاعيان بالموافقة عليها
كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على المادة الاولى كما اوصت اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، المادة
الثانية .

السيد المقرر : المادة (٢)

يكون للكلمات التالية حيثما وردت في
هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا
دلت القرينة على غير ذلك .

الوزارة : وزارة الداخلية .

الوزير : وزير الداخلية .

المحكمة : محكمة العدل العليا .

وافق مجلس النواب على هذه المادة كما
وردت في المشروع وأوصت اللجنة القانونية
بمجلس الاعيان بالموافقة عليها كما وردت في
المشروع ايضاً .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذه المادة كما اوصت اللجنة
القانونية ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، المادة
الثالثة .

السيد المقرر : المادة (٣)

الحزب هو كل تنظيم سياسي يشكل
بمقتضى احكام هذا القانون من اشخاص

تجمعهم مبادئ واهداف مشتركة بقصد المساهمة
في الحياة السياسية وتحقيق برامج محددة تتعلق
بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية
ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية وفقاً لمبادئ
العمل الديمقراطي القائم على التعددية السياسية
وحرية الرأي وسيادة القانون .

عدل مجلس النواب صياغة هذه المادة على
الوجه التالي :

- الحزب كل تنظيم سياسي يتألف من
جماعة من الاردنيين وفقاً للدستور واحكام
القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية
وتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية
والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل
مشروعة وسلمية .

دولة رئيس المجلس : المادة الثالثة ، معالي
الاستاذ جعفر الشامي .

السيد جعفر الشامي : شكراً دولة
الرئيس ، ارجو ان نذكر باننا طلبنا في جلسات
سابقة قبل الطلب على التصويت ان يسأل دولة
الرئيس فيما اذا كان هناك من يرغب في المناقشة .
لان الكل رافع يده .

دولة رئيس المجلس : لا انا رفعت حتى
تتكلم الذي تريده .

السيد جعفر الشامي : نعم .

دولة رئيس المجلس : اذا بدك تحكي في
هذا الموضوع تفضل .

السيد جعفر الشامي : لا بس أذكر لانه
عم يجري التصويت رأساً .

دولة رئيس المجلس : لا لا ما في تصويت
رأساً معالي الاستاذ ابو العبد .

السيد محمد رسول الكيلاني : التعريف
للحزب السياسي حددته المادة (١٦) فقرة (١) و
(٢) و (٣) من الدستور .

هذا تشكيل الحزب السياسي والجمعية ،
حق من حقوق الاردنيين التي كفلها الدستور ،
لقد اعطى حقوق للأفراد الطبيعيين واعطى
حقوق للجماعة كشخصية معنوية حكمية لتعبر
عن آرائها كمجموعة من الناس او كجماعة .
فميز الدستور بين ناحيتين ، الناحية السياسية
والشؤون السياسية والشؤون الغير سياسية من
اقتصادية وغيرها فخصص الحزب بالنشاط
السياسي . وخصص الجمعيات بما هو غير
النشاط السياسي . واعطى نفس الاحكام
للحزب وللجمعية .

فترى من هذه الحقوق ، لا يجوز ان يوقف
أحد الاردنيين امام القانون سواء . للاردنيين
حق الاجتماع ضمن حدود القانون .
هذا الاجتماع ينصب على اهداف ، اما
ان تكون اهداف سياسية وأما ان تكون اهداف
غير سياسية فقال للاردنيين الحق في تأليف
الجمعيات والاحزاب السياسية . فاذن الحزب
السياسي يختص في الشؤون السياسية فقط وما
عدا الشؤون السياسية هو من اختصاص
الجمعيات . ولكنه اعطى حكماً واحداً على ان
تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات
نظم لا تخالف احكام الدستور . لان هؤلاء
مجتمعين نجد ان المادة كما جاءت بالمشروع من
الحكومة وكما جاءت باعادة الصياغة من مجلس

النواب قد اعطى الحزب السياسي اختصاص
الجمعيات التي لم يوردها الدستور .

وتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون
السياسية والاقتصادية والاجتماعية . بالشؤون
السياسية هذا من حق الحزب السياسي .

أما الشؤون الاجتماعية والاقتصادية هذا
منحه الدستور للجمعيات فمن اراد ان يبحث
في الشؤون الاقتصادية او الاجتماعية او غيرها
فعليه ان يؤسس جمعية . لا يدخلها ضمن إطار
الحزب السياسي . لان الحزب السياسي
مخصص بالدستور .

وبالتالي اقترح على الحزب وكل تنظيم
سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين - وهو قال
تنظيم سياسي - وفقاً للدستور واحكام القانون
بقصد المشاركة في الحياة السياسية فقط اما اذا
اضفنا وتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون
الاقتصادية والاجتماعية . تكون خرجنا عن
النص الذي اراده الدستور وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ابو العبد .
من يرد ان يعلق على هذه المادة ؟ دولة الاستاذ ابو
ثامر .

دولة السيد احمد عبيدات : شكراً دولة
الرئيس انا اعتقد انه يستحيل على اي حزب
سياسي ان يتقدم ببرنامج للجمهور ليست له
ابعاد اقتصادية او اجتماعية .

صحيح هو حزب سياسي تنظيم سياسي
لكن بالتالي الابعاد الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية مكمل بعضها البعض لخدمة اهداف
وطنية محددة يجب ان تلتزم بها هذه الاحزاب .

وهذا في رأيي لا يتناقض مع حق

التنظيمات الاجتماعية الأخرى والجمعيات في أن تمارس نشاطاً تطوعياً خيرياً محكمة شروط واحكام بموجب قوانين خاصة لا يتعارض معها. ولذلك لا ارى اي تناقض بين النص الوارد اذا كان هذه النقطة هي الخلافية وبين ما ذهب اليه الاخ محمد رسول. واعتقد الأبقاء على النص كما هو لا يشير اي مشكلة دستورية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، المادة (١٦) من الدستور نصت في الفقرة (٣) (ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها).

بمعنى ان الدستور لم يُعين الوظائف او الصلاحيات التي يتولاها الحزب. ولكن اوكل هذا الامر الى القانون الذي يضعه السلطة التشريعية هذا من ناحية ومن ناحية ثانية. السياسة ليست قصراً على ناحية الانتخاب وتولي السلطة. ولكن سياسة الدولة تتضمن ايضاً فيما تتضمن الاقتصاد والاحوال الاجتماعية وكل ما يهم المواطنين هذه سياسة الدولة.

ولذلك الحزب السياسي اذا أوكلنا اليه ان يمارس هذه الامور بهذا القانون. نكون قد ارسينا قواعد تتفق مع الدستور ولا تخالفه.

ولذلك النص الحالي موافق الدستور ولا يفايره واقول ايضاً بانه اخذ بمبدأ تعدد الاحزاب. بالإضافة الى ما ذكرته وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذن هذه المادة

معروضة على المجلس الكريم وابدئ فيها الاخ ابو رسول معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني انه لا يقبل بقاء البرامج الاقتصادية والاجتماعية ولم يثنى احد على هذه الفكرة.

دولة رئيس المجلس: فالمادة معروضة بالموافقة عليها كما اوصت اللجنة من يرافق عليها؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً والمادة الرابعة.

السيد المقرر: المادة (٤) يحق للاردنيين تشكيل الاحزاب السياسية والانتساب اليها وفقاً لاحكام هذا القانون. وقد عدل مجلس النواب صياغة هذه المادة على الوجه التالي:

للاردنيين الحق في تأليف الاحزاب السياسية والانتساب الطوعي اليها وفقاً لاحكام القانون.

دولة رئيس المجلس: المادة (٤) معروضة للبحث من لديه رأي على هذه المادة؟ لا احد. هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

الجميع: موافقون.

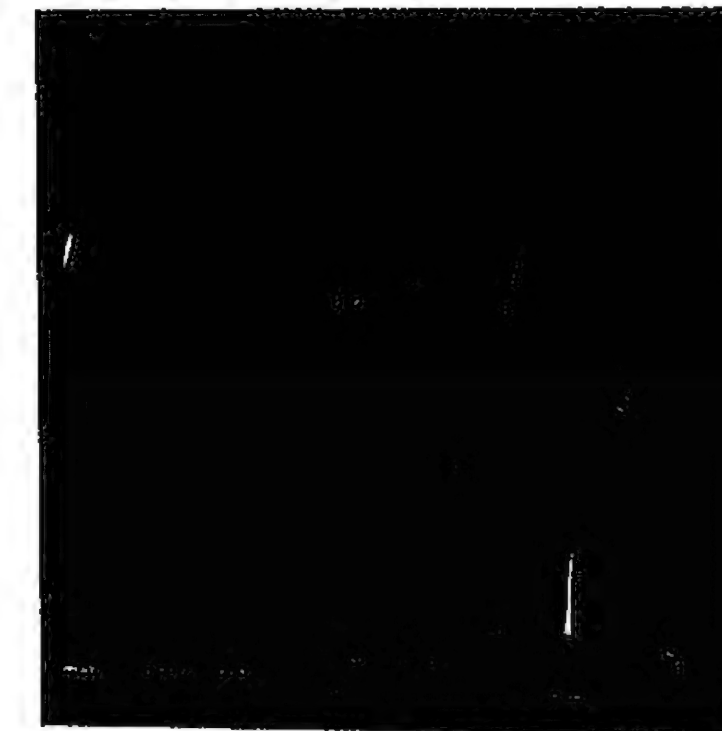
السيد المقرر: المادة ٥ يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لأي حزب عن خمسين شخصاً ممن تتوفر فيهم الشروط الآتية:

أ - ان يكون قد اكمل الخامسة والعشرين من عمره.

ب - ان يكون اردنياً منذ عشر سنوات على

وقد اوصت اللجنة القانونية بمجلس الاعيان بالموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: الآن المادة الخامسة معروضة على المجلس الكريم للبحث الاستاذ حسني عايش.



السيد حسني عايش: دولة الرئيس، انا ارى ان الفقرة (ز) بحاجة الى تعديل في ترتيب الكلمات. فان نقول: ان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي غير اردني.

لان كلمة تنظيم مطلقه وقد تنصرف الى تنظيم غير سياسي كأن يكون عضواً في اتحاد المحامين العرب او الكتاب العرب او الفلاحين العرب او الرياضيين العرب.

الافضل ان تصاغ هكذا «ان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي غير اردني».

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ ابو ثامر، الاستاذ الدكتور كمال الشاعر.

الاقبل.

ج - ان لا يكون محكوماً بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية او جنحة مخلة بالشرف او بالاخلاق العامة او بأي جنائية اخرى (عددا الجرائم ذات الصفة السياسية).

د - ان يكون متمتعاً بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة.

هـ - ان يكون مقبياً عادة في المملكة.

و - ان لا يدعي بجنسية دولة اخرى او حماية اجنبية.

ز - ان لا يكون عضواً في اي تنظيم سياسي غير اردني.

ح - ان لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني.

ط - ان لا يكون قاضياً.

وقد عدل مجلس النواب ويقول:

اولاً: الموافقة على الفقرات (أوب) كما

وردتاً بالمشروع.

ثانياً: الموافقة على الفقرة (ج) كما وردت مع اضافة العبارة التالية الى آخرها: (ما لم يكن قد ردّ اليه اعتباره).

ثالثاً: الموافقة على الفقرات: (د، هـ،

و، ح، ط) كما وردت بالمشروع.

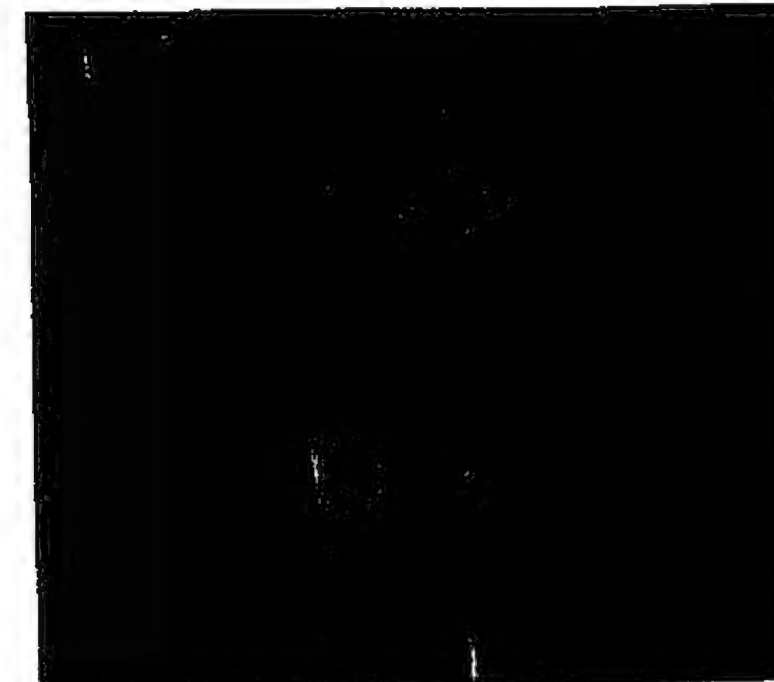
رابعاً: اعادة صياغة الفقرة (ز) على النحو التالي:

ز - ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي او اي تنظيم غير اردني.

هكذا عند العمل

طرحها الزميل حسني عايش تتعلق باتحادات مهنية وليست تنظيمات سياسية. يعني اتحاد المحامين العرب اتحاد المهندسين، اتحاد الاطباء اتحاد الصيادلة .. الى اخره. كلها اتحادات مهنية.

دولة رئيس المجلس: ولا علاقة لها بالتنظيم الحزبي، ولا لها علاقة بالتنظيم السياسي او الحزبي. يعني ما في التباس بين تلك التنظيمات وموضوع الاحزاب السياسية. معالي الاستاذ حمد الفرحان.



السيد حمد الفرحان: شكراً دولة الرئيس شاركت اللجنة القانونية وكنت من مؤيدي وجهة النظر التي ذكرها الاستاذ حسني عايش اذا بقيت بهذا الشكل او اي تنظيم غير اردني تنطبق على اتحاد المحامين العرب، لانه تنظيم غير اردني وتنطبق على اتحاد الفلاحين وعلى اتحاد المهندسين.

فحتى نزيل طالما ثار هذا الاشتباه في اللجنة القانونية وثار من قبل العين المحترم حسني عايش هذا الصباح وأيده دولة الاخ احمد عبيدات بأنه يثير شبهة.

اعتقد لا يُضير ولا يُغير ان نضيف كلمة



الدكتور كمال الشاهر: شكراً سيدي الرئيس، المقصود الحقيقة في التعديل الذي ورد من مجلس النواب هو ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي اردني او اي تنظيم غير اردني.

وقد تطرقت اللجنة القانونية لبحث هذه النقطة. ووصلت ان توضيح التنظيم كان ممكن ان يكون توضيحاً افضل بمعنى ان يكون او واي تنظيم سياسي غير اردني.

ولكن الحقيقة وجدت اللجنة وانا عضواً فيها ان هذا امر بدعي. لكن المقصود بالاساس في الفقرة (ز) كما عدلها النواب وان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي - المقصود حزب سياسي اردني - او تنظيم غير اردني.

بينما الفقرة (ز) في مشروع الحكومة وان لا يكون عضواً في اي تنظيم سياسي غير اردني، ولم تتعرض هذه الفقرة الى حزب آخر اردني وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ جعفر الشامي.

السيد جعفر الشامي: الامثلة التي

الدكتور اسحق الفرحان: انا اؤيد الذين يقولون اضافة كلمة (سياسي) بعد او اي تنظيم او واي تنظيم سياسي غير اردني.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ سالم مساعدة.



السيد سالم مساعدة: شكراً دولة الرئيس الصحيح لما أدخل التعديل، عندما نوقش في اللجنة القانونية كان النقاش واضح بأن يمنع على عضو الحزب أو المؤسس في أي حزب ان لا يكون عضواً في حزب سياسي اردني آخر.

اما موضوع التنظيم غير الاردني فقصد به ما يتجاوز التنظيمات السياسية او التي تعلن عن نفسها بانها غير سياسية لكنها ذات طبيعة سياسية.

اما المؤسسات المتعديات التي أشير اليها الاستاذ حمد الفرحان فهي تكتلات او لقاءات دولية ليست لها علاقة بموضوع هذه التنظيمات. ولا يمنع على من كان في مؤتمر او في مجلس المحامين العرب بمؤتمر المحامين العرب ان يكون مؤسساً لحزب.

لكن هنا وردت هذه الصيغة لتغطي

«او اي تنظيم سياسي غير اردني» فانا اثني على ضرورة التمييز لانها ستختلف كثير من المصاعب لكفاءات اردنية تشارك في تنظيمات غير سياسية خارج الاردن وفي الاردن ويجدية ويزيد معلوماته ويحسن من صورته مشاركة الاردني في تنظيم دولي او عربي غير اردني.

نوقشت طويلاً في اللجنة وانا اقترح انه كون مجلس النواب لا شك اشبعها تفكير ونحترم قراره. وكذلك اللجنة القانونية.

لكن لمجلس الاعيان الحق ان يجري بعض التحسين او التوضيح على ما جاء في الصيغة وانا اثني على ضرورة اضافة «او اي تنظيم سياسي غير اردني» وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: استاذ محمد علي بدير.

السيد محمد علي بدير: اتنى ان يضاف بعد كلمة او اي تنظيم كلمة سياسي. كما تفضل الزميل الكريم، وبذلك بهذا الشكل يذهب هذا الإشكال.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ جمعة حماد.

السيد جمعة حماد: دولة الرئيس انا اوافق الاخ ابو منافع ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي او تنظيم غير اردني نشط (اي) حتى تصبح غير اردني مسحوبه على الحزب السياسي والتنظيم معاً وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرحان.

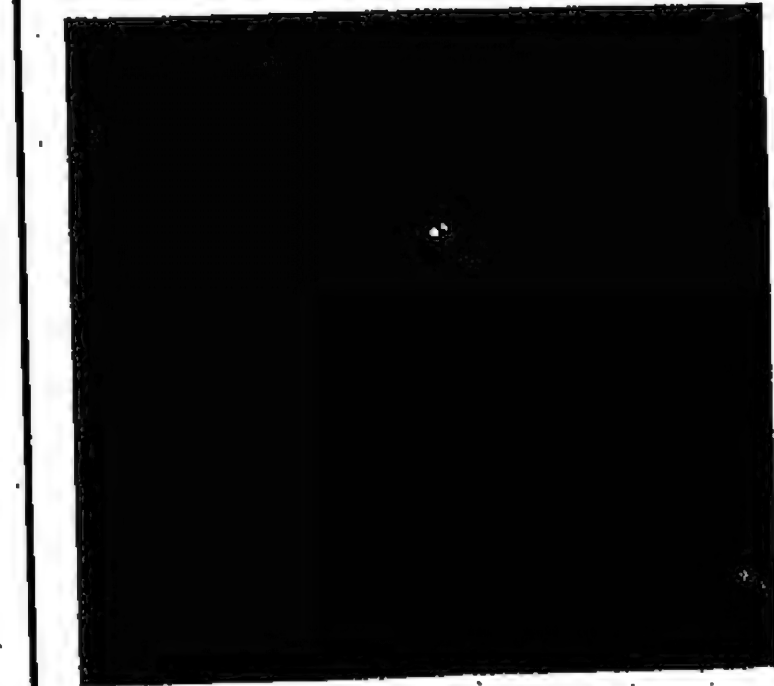
هكذا من العمل

التنظيمات التي تعمل على اساس، يعني تتوخى من حيث النتيجة اهداف سياسية ولكنها لم تعلن عن نفسها بانها سياسية.

واقول عن ذلك مثلاً التنظيمات المسلحة، في خارج الاردن. فاذا ذكر بأن اي تنظيم سياسي غير اردني معنى ذلك اخرجنا هذه الشريحة من فئة الحظر ويمتنع المشرع او اللجنة القانونية قصدت ان يمتنع على مثل هؤلاء ان يكونوا مؤسسين في تنظيمات حزبية اردنية. لكنها لا تمنع على الآخرين فلو قيل تنظيم سياسي غير اردني معناه ذلك قصرت على الاحزاب التي تعلن عن نفسها غير اردنية.

ولذلك ارى ان يكون، ان تكون الصيغة بالشكل التي وردت من مجلس النواب واقرته اللجنة القانونية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ جعفر الشامي.



السيد جعفر الشامي: شكراً سيدي الرئيس، الاتحادات المهنية العربية تضم النقابات التي تمثل مختلف الدول العربية ومن كون افراد هذه النقابات هم جزء من هذه الامة

فلهم اهتماماتهم بقضايا الامة العربية. ومن المعتاد عليه ان يكون هنالك طرح لقضايا الامة بالمؤتمرات التي تعقدها هذه الاتحادات وهذا لا يعتبر نشاط سياسي انما هو جزء مكمل لمهام هذه الاتحادات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: أؤيد ما ذهب اليه الاستاذ حسني عايش، لان كلمة تنظيم وهي لفظ عام ومطلق. والمطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد نص بتخصيصه.

يجب اضافة تنظيم سياسي. ليميز عن النقابات المهنية لانها كذلك هي تنظيمات. أما ما تخوف منه معالي الاخ الزميل سالم مساعدة فالتشريعات الاخرى والمواد الاخرى للقانون تحول دون تخوفه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: الفقرة فيها ابهام يعني في اكثر من مقطع، يعني اذا قيل «في اي حزب سياسي» ثم فسرهما بعض الاخوان فقالوا. المقصود سياسي اردني الصيغة لا تعطي المعنى وقد تعطيها معنى آخر وهو أن نحرم عليه ان يكون عضواً في الحزب الذي ينتمي اليه بحكم القانون.

فهنا في ابهام الحقيقة كذلك قضية التنظيم ولذلك اعتقد لا بد ان نجد الصيغة تبين فيه ان المقصود يعني ان لا يكون عضواً في اكثر من حزب سياسي واحد اردني. يعني نحتم هذا المعنى حتى يتضح ان لا يكون عضواً في اكثر من

دولة رئيس المجلس: شكراً واضح، الاستاذ جمعه حماد.

السيد جمعه حماد: شكراً دولة الرئيس، انا اتصور الموضوع محلول. اي حزب يقبل ان العضو المنتسب اليه ينتسب الى حزب آخر يعني. هذه القضية اتصور الاحزاب حلتها. مث نضعها هنا، الموضوع هو اي حزب او اي تنظيم غير اردني وليست الاردن. اذا كان يدهم يخلطوا مع بعضهم يصير الواحد يحرم على اكثر من حزب ما يصير اذا كان هيك.

انا ما اتصور ان الشارع هدف الى هذا الموضوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، فيما يتعلق بالفقرة الاولى من هذه المادة وهي ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي وردت مطلقاً. وهي تمنع الانتساب الى اي حزب سواء اكان اردنياً او اجنبياً على الاطلاق.

لكن اضيف الى ذلك او اي تنظيم غير اردني وكما قيل لنا ان هذا التعديل كان يستهدف المنظمات العسكرية التي لها نشاط في المملكة الاردنية الهاشمية.

اذن ان نحول دون اشتراكهم. هذا النص الذي قيل لنا في اسباب وضع هذا التعديل. والافضل ان تكون واضحين اما ان نقبل بهذا النص وفي التعميم الذي ورد فيه. وهذا يشمل النشاطات الاخرى مثل ما اشار الزملاء، الاتحاد المحامين، اتحاد الاطباء هذا تنظيم. لكن المقصود لا يكون معلوماً بهذا النص وشكله

حزب سياسي اردني واحد. او حزب او تنظيم سياسي غير اردني. فتجتمع الامرين معاً والا بقيت في ابهام. شكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية: شكراً دولة الرئيس، اريد ان اوضح المقصود من هذا النص ولينفتح فيها بعد على الصياغة المناسبة والملائمة. والمقصود ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي آخر. وان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي غير اردني وان لا يكون عضواً في اي تنظيم غير اردني.

هذه الغايات الثلاث هي المقصودة من هذا النص ولينفتح المجلس الكريم على ما يراه صيغة ملائمة او أكثر ملائمة لتحقيق هذه الغايات.

اما الاهداف فهي كما اوضحت وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل: شكراً دولة الرئيس اقترح ان تكون الصيغة ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي آخر او اي حزب او تنظيم سياسي غير اردني.

بالطريقة هذه الحديقة نضمن جميع الجوانب التي طرحت في المجلس الكريم. اعيد الصياغة.

ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي آخر او اي حزب او تنظيم سياسي غير اردني، وشكراً.

هكذا من العمل

الحالي.

يمكن ان يكون اي تنظيم سياسي او مسلح ممكن ان تعبوا عنه وبصراحة. اذا اردتم استثناء التنظيمات المسلحة. وليكن النص واضح ومعبّر عن المقصود.

وان لا نلف على النص بعبارات عامة تشمل الجهات الغير مقصودة. اذن ينبغي ان يكون النص معبراً عن رأي المجلس وإرادته.

ولذلك وضحت لكم ما قيل لنا في اللجنة ووافقت اللجنة على هذا النص بهذا المفهوم.

ولكن اقول الان ان هذا المفهوم. مثل ما يقولون ان التعريف ينبغي ان يكون جامعاً لافراد مائناً لاغياره. هنا لا يكون جامعاً لافراد مائناً لاغياره، لانه يدخل تنظيمات غير مقصودة في هذا النص ايضاً.

ولذلك إما ان يكتفي بالنص الاول ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي آخر، سواء اكان اردني او غير اردني. او ان يوصف التنظيم بأنه هو التنظيم المسلح. واختاروا بين الامرين.

دولة رئيس المجلس: دولة مضر باشا.



دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس انا مع سعادة المقرر ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي فهي شاملة. سواء كان داخلي او خارجي مطلق والاطلاق واضح فيها ويفسر على اطلاقه.

مش معه ان في اي تنظيم غير اردني كلمة اذا اصفنا السياسي معناه استثنينا التنظيمات العسكرية، التنظيمات العسكرية هي تنظيمات سياسية بوسائل عسكرية.

لذلك اضافة تنظيم سياسي يشمل التنظيمات العسكرية لان لها اهداف سياسية والا كانت التنظيمات العسكرية تنظيمات اجرامية وعصابات. قطاع طرق وليس هذا هو المقصود لانه في مواد اخرى ان لا يكون. كيت وكيت. في حصر لها كقطاع طرق جرائم وجنایات الى آخره.

التنظيم السياسي يشمل التنظيم السياسي بمعناه ويشمل التنظيم العسكري لانه اي تنظيم عسكري له اهداف سياسية ويحقق الاهداف السياسية بالوسائل المسلحة والوسائل العسكرية.

اما اذا بدنا نقول وهو هذا هو التفسير كما اورده سعادة المقرر اذا بقيت هذه المادة او اي تنظيم غير اردني ستصرف على الاتحادات النقابات العربي كلها واتحادات العمال وا الى اخره.

لذلك يجب توضيح هذه النقطة ما دنا نحن الان مختلفين في توضيحها. فالمفروض ان توضح ما هو المقصود بالنص.

اما انا لا اعرف تنظيمات عسكرية بدون اهداف سياسية ابداً وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس فالواقع ما قصد بمشروع القانون كما قدمته الحكومة هو عمماً ما عبر عنه سعادة العين مقرر اللجنة القانونية. فمشروع القانون الاصيل وان لا يكون عضواً في اي تنظيم سياسي غير اردني.

وكان المقصود تماماً كما تفضل وشرحه دولة العين مضر باشا. المقصود السياسي الاردني. اي تنظيم سياسي سواء كانت اهدافه سياسية او عسكرية لانه التنظيمات السياسية التي نشأت والتي هي في اذهاننا عندما وضعنا هذا القانون، هي تتخذ المهدف السياسي كلبوس لها، لكن تكون وسائلها وادواتها عسكرية.

جيئي وقيل طيب هل يجوز لمؤسس ان يكون مؤسساً لحزب وهو عضواً في حزب سياسي آخر في الاردن؟ لذلك اضيفت المادة الجديدة ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي، وهنا نتكلم عن الاردن حزب سياسي مثل ما تفضل مضر باشا.

هذه جامعة معها كلمة حزب سياسي يقصد به الحزب السياسي في داخل الاردن لانه ورد عليه نص هناك ما هو تعريف الحزب السياسي ونحن نتكلم عن احزاب سياسية في داخل الاردن. اذن مقدمة الفقرة ما فيها شغوض وان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي أو أي تنظيم غير اردني المقصود فيه تماماً التنظيمات

السياسية والعسكرية والمقصود الاصل فيه التنظيمات العسكرية والتي تتخذ الشعار السياسي كوسيلة لكي تمرر اهدافها فهل يعتبر هذا الشرح جزءاً من تفسير القانون وهل مثل ما تفضل سعادة العين يحتاج الى اضافة صفة اخرى لكلمة تنظيم؟

اما المقصود تماماً ان لا يكون عضواً في اي تنظيم سواء كان سياسي او عسكري غير اردني. لأول وهلة الحقيقة صعب على التفكير الا كما قال الاخوان القانون يجب ان يكون محدد انه ينصرف هذا التعبير الى الاتحادات المهنية وغيرها والمؤتمرات الاقليمية والدولية.

لكن حتى لم يكن المقصود هذا. المقصود هي التنظيمات السياسية والعسكرية التي لها اذرع في داخل هذا البلد المطلوب ان يمنع هذا النشاط داخل الاردن وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: شكراً سيدي الرئيس الحقيقة اني اؤيد ما تفضل به سعادة المقرر وما تفضل به الحقيقة معالي نائب رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية. ان اللجنة عندما اقرت هذه الفقرة فان الشطر الاول منها ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي. تنسحب على الحزب السياسي الاردني وغير الاردني. او اي تنظيم غير اردني هنالك تنظيمات وليس احزاب غير اردنية يمكن ان تكون سياسية صرف، ويمكن ان تكون سياسية ومسلحة ايضاً. والحقيقة اللجنة وافقت عليها بهذا المفهوم

مجلس الاعيان

حسب مفهومه وارجو ايضاً من المقرر اذا اعتبر أن تنظيم غير اردني غير كافية لايضاح المقصود والهدف ان نوضحها إذ أن الوضوح هو الافضل بالتشريع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرخان.



الدكتور اسحق الفرخان: يا سيدي الظاهر ان النص بصيغته الحالية مدعاه للابهام وبالتالي قاد الى النقاشات المختلفة.

ثانياً الملح من كل الذين تكلموا بلا استثناء انه هناك اتفاق على جوهر المادة.

ولذلك صدر اكثر من اقتراح من اكثر من زميل ان يعاد صياغتها بالشكل التالي وان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي اردني او اي تنظيم سياسي غير اردني، وبهذا ادعو للتصويت على هذه المادة بهذه الصيغة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.

السيد حسني عايش: يا سيدي باقتراح هذا التعديل قد يجمع جميع الانكار وان لا يكون

عضواً في اي حزب أو تنظيم سياسي آخر اردني او غير اردني.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ ابو ثامر.

دولة السيد احمد عبيدات: يا سيدي كان في اقتراح سابق يوضح الصورة وينهي الاشكال «ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي آخر او اي حزب او تنظيم سياسي غير اردني».

انا باعتقد تغطي كل المحاذير وهذا مش اقتراحي سمعته وما يعرف من مين؟ اثني عليه وننتهي من هذا الاشكال.

«ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي آخر او اي حزب او تنظيم سياسي غير اردني».

دولة رئيس المجلس: معالي سالم مساعده.

السيد سالم مساعده: بالنسبة للقسم الاول من الفقرة ما في عليه خلاف. «ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي، سواء وقفنا عند هذه العبارة او اضفنا آخر ما في اشكال».

اما القول بأن او اي تنظيم غير اردني نضيف لها كلمة سياسي. فلدي على الاقل خشية من هذا التوجه لأن هناك تنظيمات خارج الاردن قد لا تدعي انها سياسية وقد تضع لنفسها نظام داخلي خاص بها تقول انها تهدف الى اعمال اجتماعية وتكون مسلحة وتعمل لغير ما كتبت له.

فماذا يفيد الاردن في مثل هذه الحالة؟ لان الذي يحكم في هذه الحالة هو قانون غير اردني او نظام غير اردني.

مشابهة لها.

وكذلك فأني اؤيد الحقيقة ما تفضل به الاستاذ سالم مساعده بأن وضع تنظيم سياسي غير اردني تضعف المعنى ولا تقويه. اذ ان هذا التنظيم ممكن ان يدعي بأنه ليس تنظيم سياسي فلذلك الحقيقة اعتقد ان التنظيم غير اردني يتضمن الهدف او مجموعة الاهداف التي تكلم عنها سعادة المقرر ومعالي نائب رئيس الوزراء وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس حسب المفهوم العام السائد بلغتي بلغة المواطن او بلغة اي مواطن قارئ التنظيم العسكري هو اقصى حالات التحيز السياسي لا يمكن تفسير تنظيم عسكري. وهذا اذا كانت كلمة تنظيم سياسي غير اردني تستثني التنظيمات العسكرية معناها عم تغير لغتنا.

التنظيمات العسكرية المنظمة المسلحة هي ابعد درجات النشاط الحزبي السياسي.

لذلك اضافة كلمة تنظيم سياسي غير اردني، بنظري لا يمكن ان تستبعد التنظيمات المسلحة. اذا كانت تستبعدنا انا ارجو ان نبتعد عنها. لكي اقتنع بلغتي ومفهومي السائد انها اسوأ الحالات. لكن لعلنا نزيث بعض الشيء هناك تنظيمات ذات اهداف سياسية وتعماني منها ساحات الدول جميعاً. اعطي مثال وان كان هذا قد يكون في غاية المصارحة.

هناك تنظيمات تسمى الماسونية في بلد

ولذلك انا ارى اضافة كلمة (تنظيم سياسي غير اردني) قضية ستكون خطره للمستقبل لانها ستدخل تنظيمات نحن هنا مجتمعين على عدم ادخالها او ادخال اعضائها كمؤسسين لاهزاب اردنية.

ولذلك القول بأن او اي تنظيم غير اردني تعبير انا بتقديري تعبير دقيق وهو يناهز كثيراً عن موضوع الاتحادات المهنية العربية. ولذلك القول بأن الاتحاد المحاميين العرب او اتحاد المهندسين العرب اذا كان فيه عضواً لا يكون مؤسس. لا اعتقد ان كلمة تنظيم تتجه لمثل ذلك الاتحاد وهو مجموع تنظيمات اردنية وغير اردنية تشارك فيها لذلك هي لا تتعارض مع مشاركة من هو عضو في اتحاد المحامين او المهندسين او الاقتصاديين العرب ليكون مؤسساً في حزب اردني ولكنها استثناء كلمة سياسي والابتعاد عنها ادعى واضمن لسلامة النص وعدم دخول عناصر نحن حريصين جمعياً على عدم دخولها في تنظيمات حزبية.

ولذلك أقترح ان نقر الصيغة كما وردت من مجلس النواب واقرتها اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس: استاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس ارجو فقط ان اضيف الى ما قلته سابقاً انه لا يمكن ان ينسحب التنظيم غير الاردني على الاتحادات النقابية او على اعمال خيرية.

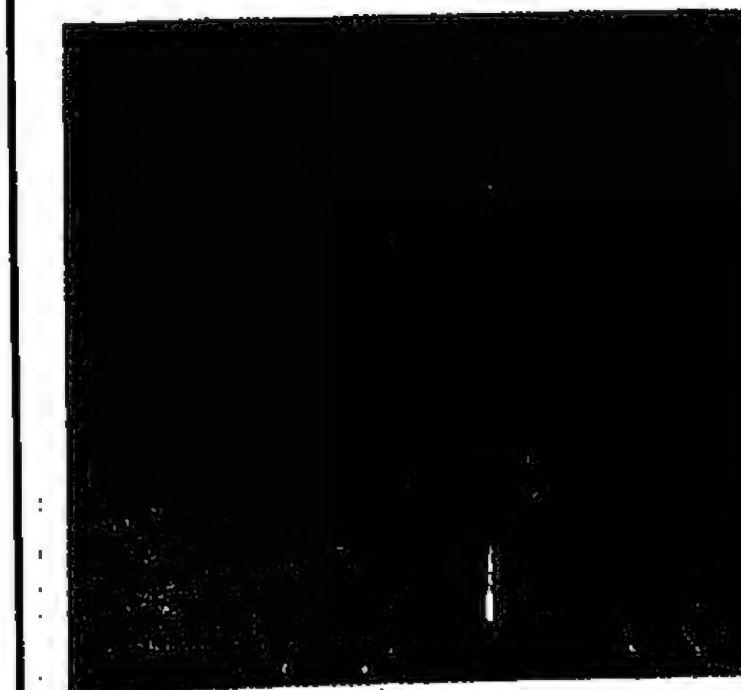
اذ اننا نبحث قانوناً للاحزاب ولذلك لا يمكن ان يكون المقصود في هذا القانون ما ينسحب على الاتحادات المهنية او اعمال او

مكذاهم الجمل

مثل ايطاليا بعلمية وليس بسرية احد فصول الماسونية وهي تنظيم دولي غير اردني اهتم قبل سنتين بالعلمية وفي القضاء بمحاولة قلب نظام الحكم بإيطاليا في توب نشرت عنه جميع صحف العالم. لا شك جميع الاخوان مضطلمين عليه.

مثل هذا التنظيم ليس مسلح وليس اردني ولكن يجب منعه من النشاط في الاردن. اعطيت مثل لانه واقع في الساحة هذه وموجود فيها مثل هذا الترجه في ايطاليا قبل سنتين حوكم الفصل ٢ اسمه الفصل (ب ٧) وبعلائية وأخذت اجراءات قضائية حوله باتهامه بأن كان يخطط من اجل انا اعتقد كلمة تنظيم سياسي لا تستبعد الماسونية لا تستبعد مسلحة وقد طرحت من اكثر من صوت وثني عليها اقترح التصويت عليها كتعديل للمادة التي جاءت في اللجنة القانونية، إن لم ينجح فتعود للنص الذي جاء في اللجنة القانونية وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ كامل الشريف.



السيد كامل الشريف: شكراً دولة الرئيس، يا سيدي الحقيقة لا يوجد صيغة

ستشمل جميع المنظمات والاحزاب والحركات تغطيها كلها يعني هنا، نحن الذين نحكم اذا كان حزب خارجي او تنظيم خارجي صفته سياسية او غير سياسية. يعني محاكمتنا وقوانيننا هي التي تحاكم ذلك. ولذلك اعتقد لا مفر من قبول صيغة تحقق غايتين. ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي اخر وهذا يشمل ان يكون اردني او غير اردني ولا بد ان يكون التنظيم المشار اليه او اي تنظيم سياسي غير اردني.

وكما قال دولة مضر باشا ان كلمة سياسي تغطي سواء كان سياسياً بالمعنى العام او كان سياسياً يستخدم العنف او السلاح كأسلوب من اساليبه فكلمة تنظيم سياسي غير اردني اعتقد لا بد ان نضع انا كما تفضل الاستاذ حد الفرحة هناك هيئات تحريرية كثيرة في العالم وقد يكون لها فروع عندنا او غيره. لكن هذه تحاكم في القوانين العادية حين تبرز مشاكلها. ليس موقعها هنا في هذا القانون انا هنا لا بد ان يقال تنظيم سياسي غير اردني فنكون قد وفقنا بين الأمرين. اي حزب آخر تغطي الناحيتين وتنظيم سياسي غير اردني.

فالصيغة المقترحة التي اقترحناها او كما الاخوان ابدوها يعني بعضها (ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي آخر او اي تنظيم سياسي غير اردني، هذا يغطي المعنى.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، عندما بحثنا في تعريف الحزب ذكرنا ان من جملة نشاطاته السياسية والاقتصاد والاجتماع.

وقلنا ان هذه الامور الثلاثة تشمل كل النشاطات حتى العسكرية منها.

لانه اذا لم تكن مشموله بهذه الامور الثلاثة لا تحتاج الى تعريف خاص. وبخاصة ان السياسة الصريحة القوية هي استعمال القوة العسكرية.

وهي جزء من السياسة ومنفذ للسياسة اذن الاقتراحات التي وردت لتعديل هذا النص يمكن ان يكون وصف التنظيم بانه سياسي يكفي لغايات تجنب ما كان يخشى من حيث شمول النص لمنظمات لا نريد ان ندخلها ويكون محققاً للغاية باستبعاد ما نريد استبعاده يكفي ان نضيف كلمة سياسي فاذا كان اصحاب الاقتراح يعدلونه على هذا الوجه او كما ورد في اقتراح وثنوا عليه ايضاً عندما قالوا ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي آخر او اردني. عندما يكون اردني بده يكون او اي حزب او تنظيم سياسي غير اردني.

لكن اذا قالوا آخر نكتفي بالتنظيم السياسي ولذلك انا اقول اي اقتراح من الاقتراحين موفي في الغاية ما دام ان وصف التنظيم بأنه التنظيم السياسي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس اريد ان اضيف بعد جديد ولن اكرر ما قيل لان كل وجهة نظر لها ميزات. بس الذي اثار هذا النقاش هو التخوف الذي ابداه الاخ العين الاستاذ حسني عايش. من ان كلمة تنظيم الواردة في صيغتها الحالية قد

تسحب على الاتحادات والجمعيات المهنية والعلمية.

الواقع ان هذه الاتحادات والجمعيات الاردن عضو اعضاء فيها بموجب اتفاقات وهي مشروعة بموجب قوانين واتفاقيات ولا يمكن ان يرد نص في مثل هذا القانون يمنع الاردني من ان يتسبب او يمارس نشاطه في تلك الجمعيات وتلك المؤتمرات وتلك الاتحادات.

لذلك انا اعتقادي على انه يعني تصور اكثر من اللزوم يعني خيال اكثر من اللزوم ان يذهب تفسير كلمة هذه التنظيم الى مثل هذه الاتحادات فالواقع انه ما اقترحه الاستاذ سالم مساعده يعني هو اقرب ما يكون الى الغاية من ايجاد هذا القانون وهو ابقائها على حالها. تنظيم غير اردني مع انه اذا اعتبرت المداولات التي جرت الان هي توضيح بأن هذا التنظيم يعني التنظيمات السياسية والعسكرية الموجودة في داخل الاردن وخارج الاردن اعتقاد بأن ذلك يفي بالغرض واقل ضرر من اي صيغة اخرى قد تقترح وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جعفر الشامي.

السيد جعفر الشامي: شكراً سيدي الرئيس ارجو ان يسمح لي ان اوضح من خلال ممارستي لموقع رئيس الاتحاد العام للمهندسين العرب. اعتقد ان كلمة تنظيم لا تشمل الاتحادات الان اعود لاقول بأنها لا تشمل الاتحادات المهنية لان من يمثل النقابات سواء في الاردن او اي بلد عربي آخر في هذه الاتحادات هو مجلس النقابة وليس افراد وبالتالي لا ينطبق على الفرد، يعني

تكملة

بالتالي ليس فرداً هو الذي ينتمي الى الاتحاد وإنما هي النقابات ممثلة في مجالس النقابات وكذلك العمال والفلاحين وغيرهم.

ولذلك ابقاء كلمة (تنظيم غير اردني) نعتقد انها تنطبق على الاتحادات المهنية وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي الكريم لفظه التنظيم، لفظه عامه تشمل الاتحادات والنقابات لأن اللفظ هو ما خصصه القانون.

نلاحظ ان القانون قال التنظيم السياسي الحزب تنظيم سياسي، فاستخدم كلمة تنظيم فكلمة تنظيم تنطبق على كل شيء منظم يتعلق بالأفراد.

فاذن يدخل في مفهومها اشياء لم يقصدها المشرع. نحن الان في وضع ان نضع صيغة تعفي المطلوب الصيغة التي يمكن ان تعفي في المطلوب لان الدستور نفسه نص على الحزب السياسي ان تكون وسائله سلمية. فالتاحية السلمية هي اساسية، فأقترح ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي او اي تنظيم سياسي او بوسائل غير سلمية وغير اردنية.

نعتدنا نضع اللفظ الدستوري او سياسي او مسلح ان لا يكون عضواً في اي حزب او اي تنظيم سياسي او مسلح غير اردني. نكون قفزنا عن التحويلين اما لفظ التنظيم بحد ذاته فهو تنظيم يشمل كل شيء وبالتالي يدخل في مبدلاته ما لم

يقصده المشرع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة ابو نامر.

دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس الواقع قبل التوضيح الذي تفضل فيه معالي وزير الداخلية ما كان في ذهننا نحن منصرف في المجلس لقصه انه حزب سياسي اردني آخر الان اذا كانت الحكومة التي قدمت هذا المشروع تقصد ان لا يكون العضو المؤسس عضواً في اي حزب سياسي اردني آخر ويبدو ان مجلس النواب حتى لو لم يوضح هذا الموضوع بالتفصيل موافق عليه نستطيع يعني استنباط موقف مجلس النواب بسهولة.

الان مجلس الاعيان واضح اننا متفقين على ان لا يكون عضواً في اي حزب اردني آخر. اذن هذه متفقين عليها متفقين على شيء ثاني انه نحن لا نريد ان يكون عضواً في اي حزب في الخارج اردني سياسي او اي تنظيم آخر سياسي وقيل التنظيمات المسلحة التي يمكن عندها اسماة أخرى قد لا تكون حزب، حزب الثوري كذا، قد يكون اسمها حركة او كتلة او مجموعة العمل او الى اخره، او منظمة.

نحن متفقين على الاهداف والمضامين ولذلك النص الذي اقترحه ان لا يكون عضواً في حزب او تنظيم سياسي آخر. تغطي كل الاحزاب داخل الاردن وخارجها وكل التنظيمات السياسية سواء كانت مسلحة او غير مسلحة داخل الاردن او خارجه ان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي آخر،

والآخر تشمل الاردنيين والغير اردنيين دون النص عليها.

ارجو ان اقدم هذا الاقتراح لنتهي من نقاش هذه الفقرة.

دولة رئيس المجلس: والله حابين هذا الاقتراح، بس حابين نبلوره بطريقة يعني يكون حل اتفاق عام استاذ حمد.

السيد حمد الفرحان: لا شك ان أحد الصيغ المقترحة من دولة الاخ احمد عبيدات بديل. ولكن انا اتفق ان يبقى هيكل الصيغة على اساسها وان يكون الحرمان لغير الاردني واضحة، اي تنظيم اردني آخر ممكن ما تتناقض مع الحزب السياسي فارجو ان نعود الى الاقتراحات التي طرحت وثني عليها والتي تبقي الغير اردني ممنوعاً.

بينما الاردني في ليونه والاقتراح الذي طرح وثني عليه لا يكون عضواً في اي حزب سياسي آخر بلا تحديد.

او اي تنظيم سياسي غير اردني. وباعتقادي هذا يشمل المؤسسات العسكرية واي مؤسسات سياسية وان كانت مواطنة.

اقترح وقد ثني عليه باكثر من مره اضافة كلمة (سياسي) بعد كلمة الغير اردني. وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً يا سيدي للامانه ان اللجنة في اجتماعها المطولين بحثت في كل هذه المعاني. وجدت ان اي حزب سياسي تعني في الاردن. وعجز المادة (او اي تنظيم غير اردني) يعني

سياسي وغير سياسي يعني منظمات ارامية يمكن ان تأتي وتأسس حزب في الاردن.

هذا كان فهم اللجنة واعتبرت ان الصيغة التي وردت من النواب انها جامعة مانعه هذا ما رآته اللجنة. لكن في ضوء النقاش لا بد ان نأخذ ونعطي بطريقة مسؤولة وأمينه السيد المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة آخر اقتراح تقدم فيه دولة السيد احمد عبيدات يوفي بالغاية والسبب في ذلك انه لو ابقينا النص مع تعديل بوصف التنظيم السياسي الغير اردني بمعنى انه يجوز ان يكون التنظيم سياسي اردني غير الاحزاب داخل فيه مشموله.

المهم فيها عندما يكون النص ان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي آخر، يشمل الحزب السياسي الاردني وغير الاردني والتنظيم الاردني وغير الاردني ولذلك اعتقد ان هذا الاقتراح موافق بالغاية واقترح ان يوضع هذا الاقتراح للتصويت.

دولة رئيس المجلس: نثنون على ذلك، اذن معالي الاستاذ سالم مساعده.

السيد سالم مساعده: سيدي المادة التي اقربناها قبل هذه المادة مباشرة تقول الحزب كل تنظيم سياسي فاذا اضعنا كلمة سياسي الى تنظيم في المادة هذه معنى ذلك ما اضعنا شيء جديد.

لان الحزب يشمل التنظيم السياسي، اذن لا ضرورة لاضافة كلمة التنظيم. الاصل في هذا الموضوع كان التخوف من ان كلمة تنظيم

مكتبة العدل

قد تخرج المشتركين او المساهمين في الاتحادات المهنية العربية وقد اخرجت في الشرح الذي تفضل فيه الاخ ابو نبيل.

كان واضح جداً بانها لا تشمل اطلاقاً ولو كانت مشموله بذلك لكان الأولى بالمشروع الاردني ان يقول ان لا يكون منتسب الى نقابة المهندسين الذي ينشأ عنها اتحاد المهندسين العرب.

فما دام انها كانت مستثناة اصلاً فهي لا تشمل اتحادات المهندسين او الحقوقيين او غيرهم.

ويبقى النص الاساسي هو النص الذي يضطي كل التخوفات ويزيل على الاقل من نفسي التخوف الذي يرد في كلمة اضافة كلمة سياسي الى التنظيم لانها تخرج تنظيمات قد يكون لها انظمة في خارج الاردن وتقول انها هي تنظيم اجتماعي قد تكون تدعي لنفسها بذلك، تدعي لنفسها بذلك وتعمل بغير ذلك. فماذا يجبر المشرع الاردني على ادخال مثل هذا التخوف وهذه المشاحة في تشريعنا والاولى ان نضعها بالشكل الجازم ما دام انه يتتقي موضوع حرمان المشاركين في الاتحادات العربية او غيرها كالاتحادية الدولية التي اشار اليها الاستاذ حمد في اللجنة القانونية. بان مثل هذا التنظيم هو غير المقصود في النص الموجود عندنا.

ولذلك اقترح للمرة الثالثة بان يؤخذ بما قرره اللجنة مؤيداً لما اتخذته مجلس النواب من قرار وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: قد يعني القول بان تنظيمات عربية غير داخلية بس انا بدي الواقع نعالجه. انا عضو في جمعية اسمها الجمعية الفلسفية العربية لها نظامها وهي تنظيم وهي غير اردني. وانا عضو في جمعية اسمها الجمعية السياسية العربية وهي تنظيم وهي فكر سياسي وهي غير اردنية عربية شاملة، هذا النص اذا بقي اي تنظيم غير اردني يمنعي ومنع كل الاردنيين الاعضاء في الجمعية الفلسفية العربية وهي جمعية مفيدة تطرح افكار عالية بعض اعضاء الحكومة موجودين فيها.

تمنعي عندئذ من ان اكون في حزب اردني وتمنعي او تمنعي ان اكون مضافاً للاردن ولفكره او من الاردن ومن فكره للجمعية الفلسفية العربية او الجمعية السياسية العربية.

ارجوكم ان لا تنحصر بأنه بس الاتحادات النقابات هي المقصود. انا اظن اذا اخذنا اقتراح الاخ ابو ثامر الذي انا ابدت تحفظ عليه اسحب التحفظ الان واقترح التثنية عليه والتصويت. ان لم يئل الاكثرية نعود الى النص كما طرح وكما يجتهد بعض الاخوان انه يعني وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً كررت نفسي اكثر من مره لكن للضرورات احكام قيل ان هذا النص لا يشمل الاتحادات، الانتساب للنقابات شيء وان يكون عضواً او رئيس للاتحاد المحامين او عضواً في مجلس اتحاد المحامين او عضواً في مجلس ادارة الحقوقيين العرب هذا انتساب الى تنظيم غير اردني ونريد ان نحمي هذا النشاط من

المحذور المنصوص عليه هنا.

ولذلك التحوط الوارد في الاقتراح الذي حصر ان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم آخر كان موفياً تماماً بالغاية. يخرج اي تنظيم له نشاط سياسي لكن لا يمنع الانتساب الى الجمعيات العربية سواء كانت لها فلسفة او بدون فلسفة على رأي الاخ حمد او اتحادات النقابات او الاتحادات في اتحادات اخرى العمال كمان ليس سياسي هذا. لانه في اتحاد عندنا ولذلك هذا الاقتراح ثني عليه واشيع بحثاً وارجو ان يطرح للتصويت لكن ان تُتاح الفرصة لمناقشة الرأي اكثر ديموقراطياً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ خالد الطراونه.

السيد خالد الطراونه: شكراً سيدي الرئيس، كان هنالك اقتراح من دولة الاستاذ احمد عبيدات وقد ثني عليه ارجو طرحه للتصويت اذا سمحت.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.



دولة السيد احمد عبيدات: يا سيدي شكراً لكن قبل طرحه للتصويت مش بقصد التأثير على قناعات الاخوان. بقصد تسهيل المهمة لما قلنا ان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي آخر. حتى اوضح للاخ سالم. الحفيظة مش وارد في الذهن الاتحادات وغير الاتحادات للاخوان الذين اشاروا اليها. مش هذه التخوفات.

التخوفات من الابعاد التنظيمية السياسية الاخرى سواء كانت اجتماعية دينية او مسلحة او منظمات لها اسما مختلفة.

ولذلك ارجو ان يؤخذ الاقتراح باطلاقة انا اعتقد بان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي آخر اقوى من مدلولها من الاقتراحات الاخرى ثانياً ارجو ان نقرأ هذا النص مع النصوص الاخرى هذا القانون يتحدث عن الوسائل المشروعة السلمية ويتحدث عن الاهداف المشروعة هذا ايضاً ينطبق عليه.

ثم في نصوص اخرى ثانية يتحدث عن عدم جواز ان يكون هناك تنظيمات مسلحة لهذا التنظيم ميلشيات عسكرية او غير عسكرية ثم في مواد لاحقة اخرى يتحدث في تفصيل اكثر انما ما دنا بصدد هذا النص فاكتر اقتراحي بعد هذا التوضيح مره اخرى وان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي آخر مع الاخذ بعين الاعتبار المواد الاخرى وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ كامل ثني على ذلك؟ طيب. اذن لدينا هذا الاقتراح من دولة الاستاذ احمد عبيدات وكان لي

هكذا منه الاصل

الاصل الاستاذ حسني عايش وكثيرين تداولوا هذا المعنى والتحديث فيه. هل يوافق المجلس الكريم على هذه الصيغة المقترحة؟ رجاء العد بدقه.

السيد الامين العام: (٢٠ من ٣٢).

دولة رئيس المجلس: ٢٠ من ٣٢ يعني فازت الصيغة المقترحة تكمل المادة (٥).

السيد المقرر: يصبح النص اذا سمحت دولة الرئيس وان لا يكون عضواً في اي حزب او اي تنظيم سياسي آخره انتهى النص.

دولة رئيس المجلس: وهذه التي وافق عليها المجلس الكريم. والان نطرح المادة بمجموعها ككل من يوافق عليها كما جاءت من اللجنة مع التعديل البسيط؟

الجميع: موافقون.

«هذا هو نص المادة (٥) كما وافق المجلس عليها».

المادة ٥

يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن خمسين شخصاً ممن تتوافر لديهم الشروط الاتية:-

أ - ان يكون قد اكمل الخامسة والعشرين من عمره.

ب - ان يكون اردنيا منذ عشر سنوات على الاقل.

ج - ان لا يكون محكوماً بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية او جنحة غيلة بالشرف او بالاخلاق العامة او باي جنابة اخرى (عدا الجرائم ذات الصفة

السياسية) ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

د - ان يكون متمتعاً بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة.

هـ - ان يكون مقبلاً عادة في المملكة.

و - ان لا يدعي بجنسية دولة اخرى او حماية اجنبية.

ز - ان لا يكون عضواً في اي حزب او اي تنظيم سياسي آخر.

ح - ان لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني.

ط - ان لا يكون قاضياً.

السيد المقرر: المادة ٦

يجب ان يتضمن النظام الاساسي ما يلي:-

أ - اسم الحزب وشعاره على ان لا يكون اسمه مشابهاً لاسم حزب آخر.

ب - عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين مقاره الفرعية ان وجدت على ان تكون هذه المقار جميعها داخل المملكة ومعلنة وان لا يكون اي منها ضمن مقر اي مؤسسة عامة او خاصة او خيرية او دينية او انتاجية او تعليمية.

ج - المنادى الذي يقوم عليها الحزب والاهداف التي يسعى اليها، ووسائل تحقيقها.

د - شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه، ولا يجوز ان تحتوي هذه الشروط على اي قيود تمنع الانضمام للحزب بسبب الدين او الطائفة او الجنس او العرق او الجهة او الموقع الاجتماعي.

هـ - اجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته باعضائه ومباشرة نشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لاي من هذه التشكيلات، على ان يكون ذلك على اساس ديمقراطي.

و - تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك اجراءات صرف امواله والجهة التي تؤول اليها هذه الاموال.

ح - الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

وافق مجلس النواب على الفقرات (هـ) و(و) و(ز) و(ح) كما وردت في المشروع. واوصت اللجنة الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب مع اضافة كلمة (وشعاره) في آخر الفقرة (أ) وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: الحقيقة انا عندي سؤال فقط لسعادة المقرر هو ان الفقرة (د) تحدد اشياء واضحة التي تقول لا يجوز ان تحتوي هذه الشروط على اي قيود تمنع الانضمام للحزب بسبب الدين او الطائفة او الجنس او العرق او الجهة او الموقع الاجتماعي.

هنا في شيء واضح ويحدد هل يا ترى مواد الدستور حقيقة واضح يعني انها تكون عامة هل تؤدي الى هذا المعنى بهذا الوضوح؟ او انه لا بد من ايراد هذه التفاصيل في القانون هو سؤال لان العمل الديمقراطي فعلاً يحتاج الى ازالة هذه الشروط ومنع اي قيود تمنع المواطنين من الانتساب الى الاحزاب بسبب هذه الصفات.

هـ - اجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته باعضائه ومباشرة نشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لاي من هذه التشكيلات، على ان يكون ذلك على اساس ديمقراطي.

و - تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك اجراءات صرف امواله واعداد موازنته واقرارها.

ز - اجراءات الحل الاختياري للحزب او اندماجه مع غيره من الاحزاب وتنظيم تصفية امواله والجهة التي تؤول اليها هذه الاموال.

ح - الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

وافق مجلس النواب على الفقرة (أ) كما وردت مع اضافة كلمة (وشعاره) بعد كلمة (اسمه) بحيث يصبح النص (اسم الحزب وشعاره على ان لا يكون اسمه وشعاره مشابهاً لاسم حزب آخر) لكن اللجنة القانونية اضافت ايضاً بعد آخر وشعاره.

ثالثاً: الفقرة (د) اعادتها صياغتها على النحو التالي:

د - شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه بما يتفق مع احكام الدستور.

رابعاً

هـ - اجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته باعضائه ومباشرة نشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لاي من هذه التشكيلات، على ان يكون ذلك على اساس ديمقراطي.

هل الدستور يحقق هذا دون توضيح؟
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، المادة (٦) من الدستور تنص (الأردنيون امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات - كقاعدة عامة - وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين) الاصل فيه المساواة. إذن النص بالحالة الى الدستور يشمل الامور المبنية بالمشروع وغيرها. ولذلك اكفأ من النص الوارد في المشروع. هذا ما اراه.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جمعه حماد.

السيد جمعه حماد: شكراً دولة الرئيس، في ملاحظة اقتراح بسيط في الفقرة (ب) السطر (٣) فيه (....) وإن لا يكون اي منها ضمن مقر اي مؤسسة عامة او خاصة ... الى اخره). اتصور انه لا لزوم لكلمة مقر هنا لانه يحصل الالتباس كأنه في المقر هو المنع وليس بالمؤسسة ولذلك اقترح شطب كلمة مقر منه. وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

الاستاذ محمد رسول الكيلاني: النص كما ورد في مشروع القانون هو والافضل لأن المقر يجب ان يكون متميزاً وما يؤدي الى اختلاط مع مقر اخرى لغايات اخرى.

إذا شطبنا عنوان المقر الرئيسي وعناوين مفاره الفرعية يختلط الامر. فاعتقد أن الفقرة (ب) كما وردت في مشروع الحكومة هي الافضل

للتمييز وللتحديد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذنا المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، البحث في الفقرة (ب) هو عن مقر الحزب. ولذلك لا يشمل المؤسسة ككل.

المقصود فيه هو مكاتب الحزب ومقر نشاطه. وهذا المقر لا يكون الا في مقر آخر. حذر القانون ان يكون هذا في الجمعيات وفي المؤسسات العامة. ولذلك هذا النص يفيد الغاية ومحكم.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جمعه حماد.

السيد جمعه حماد: شكراً دولة الرئيس، الواقع اول ما تصورت انه فقط يعني المقر، ضمن المقر خارج المقر في المؤسسات يمكن ويجوز. ولذلك كلمة مقر تحديداً مش لازمة هنا في تصوري انا، يمكن لو قالوا ضمن مقر المؤسسة، اي مؤسسة عامة يعني، بصير، اما ضمن المقر بالذات يجوز فيه التباس بس لمنع هذا الالتباس انا اقترح شطب كلمة مقر وشكراً.

دولة رئيس المجلس: يعني المقر المفرد هنا تنفي الجنس، كل مقر لاي مؤسسة ممنوع يكون في مقر حزب، يعني عام شامل. من يثني على اقتراح الاخ ابو اسعد؟ السيدة ليلي تثنى إذن من يوافق على اقتراح الاخ ابو اسعد؟ طيب شكراً بطلت بارك الله فيك. الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: الحقيقة بعد تفسير سعادة المقرر لسؤالي أصبحت أميل لقبول الفقرة (د) كما جاءت في المشروع الاصيل.

فسواء تلك المادة التي اشار اليها سعادة المقرر او غيرها من المواد التي تنطرق الى الجنس واللون وغير ذلك.

فانا اعتقد ما دام القانون ضمن الدستور والمفروض القانون يكون دستوري فما اشاروا اليه النواب يكفي بالغرض.

دولة رئيس المجلس: استاذ المقرر هل من مزيد؟

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس لما تلوت المادة (٦) تلوت مستهل هذه المادة. ولو وقفنا عندها لاكتفيننا وتركنا التمثيل الباقي منها.

تقول المادة (الأردنيون امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، ولو وقفنا عند هذه لاكتفيننا. لكن اورد امثله وهذه الامثلة ليست على سبيل الحصر ولكنها للتمثيل اذن القاعدة التي اقرها الدستور اوسع من التمثيل الوارد في الفقرة (د) كما وردت في المشروع. لذلك انصح بقبول الفقرة (د) كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (د) كما جاءت من النواب؟ رجاء من يوافق يرفع يده.

السيد الامين العام: (٢٠ من ٢٩).

دولة رئيس المجلس: (٢٠ من ٢٩) اي كما جاءت من النواب وكما اوصت اللجنة الآن المادة (٦) بجموعها من يوافق عليها؟

الجميع: موافقون.

(هذا هو نص المادة (٦) كما والفق عليها المجلس).

لأن الحقيقة بالمساواة او في مبادئ الدستور، مبادئ عامة. لكن لا تمنع من صدور قوانين اخرى تصنف تلك المساواة ومقاديرها واوضاعها. ولذلك لا تحقق تماماً نحن بصدد اصدار قانون للاحزاب السياسية وكلها كان واضحاً المعاني كلها كانت ادعى. المساواة العامة في الدستور صحيحة. لكن هنا قانون احزاب، فأعتقد النص على منع هذه القيود وافساح المجال لكل المواطنين بالانضمام فيه وضوح اولى لان تبقى. والمبادئ التي اشار اليها لا تحقق هذا المعنى.

دولة رئيس المجلس: هذا اقتراح من ابو اسماعيل؟

السيد كامل الشريف: أن تبقى الفقرة (د) كما هي.

دولة رئيس المجلس: السيدة ليلي شرف.

السيد ليلي شرف: أريد ان اثني على ما تفضل به الاستاذ كامل لأن الدستور يذكر ثلاث فئات فقط. ولا يذكر كل الفئات الموجودة هنا في هذه المادة. الجهة الاجتماعية او الجنس او الوضع الاجتماعي، انا لا افهم المنطق من تغييرها لماذا غيرت؟ الا اذا تفضلت نعطها من الدستور والميثاق الوطني.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق.

الدكتور اسحق الفرحان: يا سيدي هو التوضيح لا بأس. لكن اما وقد غيرها ووضعوا الشرط العام بما يتفق مع احكام الدستور.

المادة ٦

يجب ان يتضمن النظام الاساسي للحزب ما يلي :-

- أ - اسم الحزب وشعاره على ان لا يكون اسمه وشعاره مشابها لاسم حزب آخر وشعاره.
- ب - عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين مقره الفرعية ان وجدت، على ان تكون هذه المقار جميعها داخل المملكة ومعلنة، وأن لا يكون اي منها ضمن مقر اي مؤسسة عامة او خاصة او خيرية او دينية او انتاجية او تعليمية.
- ج - المبادئ التي يقوم عليها الحزب والاهداف التي يسعى اليها، ووسائل تحقيقها.
- د - شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه بما يتفق مع احكام الدستور.
- هـ - اجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته بأعضائه ومباشرة نشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لاي من هذه التشكيلات على ان يكون ذلك على اساس ديمقراطي.
- و - تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك اجراءات صرف أمواله واعداد موازنته واقرارها.
- ز - اجراءات الحل الاختياري للحزب او اندماجه مع غيره من الاحزاب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التي تؤول اليها هذه الأموال.
- ح - الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص

عليها في هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، والمادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة ٧

أ - يقدم طلب تأسيس الحزب الى الوزير موقعا من المؤسسين ومرفقا به البيانات والوثائق الآتية :-

- ١ - ثلاث نسخ من النظام الاساسي للحزب موقعة من المؤسسين.
- ٢ - قائمة بأسماء المؤسسين من اربعة مقاطع ومكان ولادة كل منهم وتاريخها، ومهنته ومكان عمله وعنوانه.
- ٣ - صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين او صورة مصدقة عن دفتر العائلة او عن البطاقة الشخصية.
- ٤ - شهادة عدم محكومية لكل من المؤسسين.
- ٥ - شهادة يوقعها خمسة من المؤسسين امام الموظف المعين من قبل الوزير، بصحة توقييع جميع الاعضاء المؤسسين والبيانات المتعلقة بهم، وعلى كل واحد من هؤلاء المؤسسين الخمسة ان يعين في هذه الشهادة عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه تبليغ الاوراق والاشعارات والكتب التي تصدرها الوزارة.
- ب - يصدر الموظف المختص اشعاراً بتسلم طلب التأسيس مبينا فيه تاريخ تقديم الطلب والبيانات والوثائق المرفقة به.
- انتهى النص، وافق مجلس النواب على هذه المادة كما وردت في المشروع واوصت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان الموافقة عليها ايضاً.

دولة رئيس المجلس: هذه المادة الاجرائية معروضة على المجلس الكريم اذا كان هناك اي رأي حولها، الاستاذ حسني عايش

السيد حسني عايش: دولة الرئيس البند الرابع لو جعلناها تكون هكذا

واقرار عدم محكومية من كل من المؤسسين لان بعض المؤسسين او احدهم قد يلاقي صعوبة لسبب ما في الحصول على هذه الشهادة، فيتعطل تقديم بيانات الحزب، وقد تعمل جهة ما ضد ذلك. لكن اذا هو قدم الاقرار وقامت وزارة الداخلية بالتدقيق عليه فانها تستطيع ان تواجهه بكل ذلك. وبخاصة ان وزير الداخلية معه (٦٠) يوم و (٧) لينظر في هذا الموضوع، مما يجعل اي مؤسسين لا يجدون اي شكوى او تدمير مستقبلاً من ان الوزارة تعطل او الدولة تعطل تقديم البيانات.

دولة رئيس المجلس: استاذنا المقرر

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، لو رجعنا الى المادة (٥) من هذا القانون التي تم اقرارها في هذا اليوم لوجدنا ان الفقرة (ج) تنص ان لا يكون محكوماً بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية او جنحة غيلة بالشرف او بالاخلاق العامة الى اخر الفقرة.

اذن الشهادة لتثبت هذه الصفة وخلوه من الاحكام ولا يكون ذلك باقرار منه ولا بد من اثبات ذلك بوثيقة رسمية ولذلك النص كان افضل من الاقتراح.

دولة رئيس المجلس: شكراً هل من رأي آخر، طيب رأيك يا ابو حسام تصر عليه؟ ما احد

ثني عليه، هل توافقون على المادة كما جاءت من مجلس النواب وكما اوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون

وهذا هو نص المادة (٧) كما وافق المجلس

عليها

المادة ٧ - أ

يقدم طلب تأسيس الحزب الى الوزير موقعا من المؤسسين ومرفقا به البيانات والوثائق الآتية :-

- ١ - ثلاث نسخ من النظام الاساسي للحزب موقعة من المؤسسين.
- ٢ - قائمة بأسماء المؤسسين من اربعة مقاطع ومكان ولادة كل منهم وتاريخها ومهنته ومكان عمله وعنوانه.
- ٣ - صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين او صورة مصدقة عن دفتر العائلة او عن البطاقة الشخصية.
- ٤ - شهادة عدم محكومية لكل من المؤسسين.
- ٥ - شهادة يوقعها خمسة من المؤسسين امام الموظف المعين من قبل الوزير، بصحة توقييع جميع الاعضاء المؤسسين والبيانات المتعلقة بهم، وعلى كل واحد من هؤلاء المؤسسين الخمسة ان يعين في هذه الشهادة عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه تبليغ الاوراق والاشعارات

مكتبة احمد الجمل

والكتب التي تصدرها الوزارة.

ب - يصدر الموظف المختص اشعاراً بتسلم طلب التأسيس، مبيناً فيه تاريخ تقديم الطلب والبيانات والوثائق المرفقة به.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم المادة التي تليها

السيد المقرر:

المادة ٨ -

أ - يعتبر كل واحد من المؤسسين الخمسة المنصوص عليهم في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون مفوضاً بتقديم البيانات والوثائق وتبليغ الاوراق والاشعارات والكتب نيابة عن جميع المؤسسين.

ب - يتم التبليغ بواسطة احد موظفي الوزارة بتسليم نسخة من الاوراق الى الشخص المراد تبليغه الذي يترتب عليه ان يوقع على نسخة اخرى من هذه الاوراق اشعاراً بوقوع التبليغ، وعلى من يتولى التبليغ ان يدرج بيانا بتاريخ التبليغ وكيفية وقوعه مديلاً باسمه وتوقيعه.

وقد وافق مجلس النواب على هذه المادة كما وردت في المشروع، ووضحت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان بالموافقة عليها ايضاً

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون

وهذا هو نص المادة (٨) كما وافق المجلس عليها.

المادة ٨ -

أ - يعتبر كل واحد من المؤسسين الخمسة المنصوص عليهم في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون مفوضاً بتقديم البيانات والوثائق وتبليغ الاوراق والاشعارات والكتب نيابة عن جميع المؤسسين.

ب - يتم التبليغ بواسطة احد موظفي الوزارة بتسليم نسخة من الاوراق الى الشخص المراد تبليغه الذي يترتب عليه ان يوقع على نسخة اخرى من هذه الاوراق اشعاراً بوقوع التبليغ، وعلى من يتولى التبليغ ان يدرج بيانا بتاريخ التبليغ وكيفية وقوعه مديلاً باسمه وتوقيعه.

السيد المقرر:

المادة ٩ -

أ - للمؤسسين حق سحب اي وثائق او بيانات قدمت مع طلب التأسيس والاستعاضة عنها بغيرها، وذلك خلال مدة تبدأ من تاريخ تقديم طلب التأسيس وتنقضي بمرور خمسة عشر يوماً على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ب - للوزير ان يطلب من المؤسسين تقديم اي ايضاحات او وثائق او بيانات يراها ضرورية، وذلك بكتاب يصدره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ج - للاحد المؤسسين الخمسة المذكورين في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون تقديم الايضاحات والوثائق

الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ب - للوزير ان يطلب من المؤسسين تقديم اي ايضاحات او وثائق او بيانات لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وذلك بكتاب يصدره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس

ج - للاحد المؤسسين الخمسة المذكورين في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون تقديم الايضاحات والوثائق والبيانات المطلوبة وذلك خلال اربعة عشر يوماً من اريخ تبليغ كتاب الوزير، وللوزير تمديد هذه المدة لثلثها بناء على طلب المؤسسين

د - يصدر الموظف المختص اشعاراً باستلام هذه الايضاحات والوثائق والبيانات مبيناً فيه اسم المؤسس الذي قدمها وتاريخ تسلمها

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم المادة التي تليها

السيد المقرر: المادة (١٠)

أ - اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون، يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال سبعة ايام بعد انقضاء سنتين يوماً على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس، او خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاشعار بتسلم الايضاحات والوثائق والبيانات المشار اليها في المادة (٩) من هذا القانون، وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

والبيانات المطلوبة وذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغ كتاب الوزير، وللوزير تمديد هذه المدة لثلثها بناء على طلب المؤسسين.

د - يصدر الموظف المختص اشعاراً باستلام هذه الايضاحات والوثائق والبيانات مبيناً فيه اسم المؤسس الذي قدمها وتاريخ تسلمها.

وافق مجلس النواب على هذه المادة.

اولا الفقرة (أ) كما وردت

ثانياً: الفقرة ب -

موافقة كما وردت مع شطب عبارة (يراه ضرورية) والاستعاضة عنها بعبارة (لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون).

واوصت اللجنة القانونية المجلس الكريم الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: اذن المادة (٩) امام المجلس الكريم هل من رأي عليها؟ هل توافقون عليها كما جاءت؟

الجميع: موافقون

وهذا هو نص المادة (٩) كما وافق المجلس عليها.

المادة ٩ -

أ - للمؤسسين حق سحب اي وثائق او بيانات قدمت مع طلب التأسيس والاستعاضة عنها بغيرها، وذلك خلال مدة تبدأ من تاريخ تقديم طلب التأسيس وتنقضي بمرور خمسة عشر يوماً على تاريخ تبليغ

مكتبة العدل

ب - اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب، اولم يعلن عن تأسيسه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، عليه ان يبين اسباب قراره ويبلغ الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

وافق مجلس النواب على الفقرة (أ) من هذه المادة كما وردت عدل مجلس النواب الفقرة (ب) على النحو التالي:

ب - اذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فعليه ان يبين اسباب ذلك وان يبلغها الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ولا يجوز للوزير ايراد اسباب اخرى امام المحكمة.

واوصت اللجنة بالموافقة على هذه المادة كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: اذن المادة (١٠) معروضة على المجلس الكريم، هل توافقون عليها؟

الجميع: موافقون

وهذا هو نص المادة (١٠) كما وافق عليها المجلس.

المادة ١٠ -

أ - اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال سبعة ايام بعد انقضاء ستين يوماً على

تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس، او خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاشعار بتسلم الايضاحات والوثائق والبيانات المشار اليها في المادة (٩) من هذا القانون، وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

ب - اذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فعليه ان يبين اسباب ذلك وان يبلغها الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ولا يجوز للوزير ايراد اسباب اخرى امام المحكمة.

السيد المقرر: المادة ١١ -

أ - لاي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا القانون، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ هذا القرار.

ب - تتمتع المحكمة للنظر في الطعن من خمسة قضية على الاقل، وتصدر قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

ج - اذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

وافق مجلس النواب على الفقرة (أ) كما وردت بالمشروع واعادة صياغة الفقرة (ب) على النحو التالي:

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة ١٢ -

اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسين عضواً لاي سبب من الاسباب، قبل الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لاحكام هذا القانون، يعتبر طلب التأسيس ملغى.

وافق مجلس النواب على هذا النص واوصت اللجنة بالموافقة عليه ايضاً.

دولة رئيس المجلس: المادة (١٢) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون

وهذا هو نص المادة (١٢) كما وافق المجلس عليها.

المادة ١٢ - اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسين عضواً لاي سبب من الاسباب، قبل الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لاحكام هذا القانون، يعتبر طلب التأسيس ملغى.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة ١٣ - لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد الاعلان عن تأسيسه من قبل الوزير وفقاً لاحكام هذا القانون.

اعاد مجلس النواب صياغتها على النحو التالي:

تصدر المحكمة قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

ووافق مجلس النواب على الفقرة (ج) كما وردت بالمشروع، والسبب في حذف (تتمتع المحكمة للنظر في الطعن من خمسة قضية على الاقل، لان قانون تشكيل المحاكم وقانون محكمة العدل العليا نص قانون محكمة العدل على انعقادها بهذا النصاب ولا حاجة للنص عليه مرة اخرى.

دولة رئيس المجلس: شكراً المادة (١١) امام المجلس الكريم للبحث، لا احد يريد شيء، اذن هل توافقون عليها؟

الجميع: موافقون.

وهذا هو نص المادة (١١) كما وافق المجلس عليها.

المادة ١١ -

أ - لاي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا القانون، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ هذا القرار.

ب - تصدر المحكمة قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

ج - اذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

هكذا منه العمل

المادة ١٣ - لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس او صدور قرار المحكمة بالغاء قرار الوزير برفض التأسيس وعلى الوزير الاعلان عن تأسيس الحزب وفقا لاحكام هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: المادة (١٣) امام المجلس الكريم، الاستاذ حسني عايش.

السيد حسني عايش: المادة (١٠) دولة الرئيس، تقول يعلن الوزير، المادة (١٣) مجلس النواب قال بعد موافقة الوزير. في الحالة الاولى صلاحيات الوزير جاءت بصيغة الاعلان، الصيغة الثانية جاءت بصيغة ادارية، لوقرانا (أ) من المادة (١٠).

المادة (١٠) (أ) (اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفيا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون، يعلن الوزير...).

المادة (١٣) كما اضاعها مجلس النواب (لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس...).

السيد المقرر: ما هو الاعلان هو الموافقة، المقصود فيها الاعلان ومع هذا اذا اريد فيها الانسجام ما يتفرق، هذا المقصود. موافقة الوزير هيا اعلانه عن الحزب.

دولة رئيس المجلس: يعني اعلان الحزب عن نفسه مبني على اعلان الوزير بموافقة.

السيد المقرر: اختلاف في التعبير ولكن المعنى واحد.

الجميع: موافقون.

«هذا هو نص المادة (١٣) كما وافق المجلس عليها».

المادة ١٣ - لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس او صدور قرار المحكمة بالغاء قرار الوزير برفض التأسيس وعلى الوزير الاعلان عن تأسيس الحزب وفقا لاحكام هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة (١٤) استاذنا المقرر.

السيد المقرر:

المادة ١٤ - يحظر على أي هيئة او مؤسسة او جمعية، ان تقوم بالاعمال والنشاطات السياسية التي تمارسها الاحزاب.

اعداد مجلس النواب صياغة هذه المادة على النحو التالي:

المادة ١٤ - يحظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها واموالها لمصلحة اي تنظيم حزبي).

انتهى النص وافقت اللجنة على هذه المادة واوصت اللجنة المجلس الكريم بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: الاخ الدكتور سعيد التل.

وبالتالي حظر النشاطات الحزبية في المؤسسات التعليمية هو لتطوير هذه المؤسسات لكي تؤدي رسالتها على افضل ما يمكن. سيما اننا نعاني معاناة حادة من بعض تدني بعض اشكال مستويات التعليم.

بالنسبة الى النقطة (ب) انا اعتقد ان النقابات والاتحادات المهنية لها وظائف خاصة بها. وبالتالي يجب ان لا تشغل في النشاطات الحزبية.

بالنسبة الى (أ) و (ب) لا ادعو ان لا يكون اعضاء هيئة التدريس او الطلاب في الجامعات ان ينضموا الى الاحزاب لكن دعوني تتركز ان نجعل المؤسسات التعليمية بعيدة كل البعد عن النشاطات الحزبية.

واذا ما دخلت النشاطات الحزبية الى النقابات والمؤسسات التعليمية لسوف يكون على حساب وظائفها الرئيسية والاساسية.

بالنسبة الى النقطة (ج) وهو حظر ان نروج لمبادئ الاحزاب والاهداف للمواطنين الذين تقل اعمارهم عن سن (١٨) يعني قبل ان يتموا دراستهم الثانوية. والسبب في ذلك ان المواطنين في هذا السن في مرحلة التلقي والتطور والنمو. وبالتالي يجب ان نفرغهم للنمو التربوي والتعليمي والاكاديمي.

من جهة اخرى مثل هؤلاء المواطنين من السهل استهواهم قبل ان يكتمل نضجهم العقلي والاكاديمي وعندما يستهونون سوف يكون من الصعوبة بمكان التعامل معهم لانهم يكونوا متعصبين تعصب كبير للمبادئ والاهداف التي غرست في مرحلة مبكرة من اعمارهم.



الدكتور سعيد التل: شكراً دولة الرئيس، الحقيقة المادة (١٤) مادة مهمة جداً وتستحق مراجعة ودراسة. وقد وضعت صيغة معدلة لها. تتشكل من ثلاث بنود، البند الاول:

أ - تحظر كافة اشكال النشاطات الحزبية في جميع المؤسسات التعليمية على اختلاف انواعها ومستوياتها.

ب - تحظر كافة اشكال النشاطات الحزبية في النقابات والاتحادات المهنية والتنوعية والاندية الرياضية والثقافية والجمعيات والروابط الفكرية والخيرية والاجتماعية.

ج - يحظر على جميع الاحزاب الترويج والدعوة لمبادئها واهدافها لجميع المواطنين الذين تقل اعمارهم عن الثامنة عشر.

وتبريري لهذا التغيير.

انا من المؤمنين بأن المؤسسات التعليمية يجب ان تكون بعيدة عن النشاطات الحزبية حتى تفرغ لمسؤولياتها التربوية ومعالي الاستاذ ذوقان الهنداوي وهو استاذي وهو على اضطلاع كامل باننا نمر في المرحلة الحاضرة مرحلة تطوير تربوي.

مكتبة المجلس

لقد ورد في مواد لاحقة بعض الافكار بصورة عامة لهذه النقاط ولكن لاهميتها ارجو من دولة الرئيس ومن الزملاء الاعيان ان تعدل هذه المادة بهذه البنود واعتقد انها من اخطر الامور التي تواجهنا في الحياة السياسية والحزبية.

بعض الاخوة ناقشني في هذا الامر وقال انه في بعض البلدان المتقدمة هذا الامر غير موجود. صحيح. لكن نحن في مرحلة اولية في نشاطاتنا الديمقراطية والحزبية وبالتالي يجب ان نوفر جميع الضمانات لنجاحها وتطورها ومرة ثانية اتمنى من زملائي الاخوة الاعيان ان يعاد صياغة المادة (١٤) بهذه الصياغة التي طرحتها.

بالطبع قد تحتاج مثل هذه الصياغة الى نوع من التجذيب القانوني المناسب. لكن انا اقترح الالكار الواردة فيها ان تبقى كما هي وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الدكتور سعيد التل، استاذنا المقرر. السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس هذه المادة استهدفت منع الاحزاب من استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها واموالها لمصلحة الاحزاب.

الامور التي اشار اليها معالي الزميل الفاضل تبحث عند النظر في المادة (٢١) والتي تنص من جملة ما تنص. (وعند استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة لمصلحة الحزب وعدم الارتباط التنظيمي...) المهم فيها فيما يتعلق بالقسمين (أ) و (ب) هناك يبحث الامر.

اما فيما يتعلق بالترويج بين الدين لم يبلغوا

طلابه. واذا التزم الطالب الثانية عشر والرابعة عشر والسادسة عشر بفكرة حزبية او بصيغ حزبية معينة ينجل بعد نضوجه ان يتنازل عنها يصبح ملتزم بها.

تجاربنا في الخمسينات دلت على ان الاحزاب تتسابق اول ما تتسابق لا على الناضجين. تتسابق على المحترفين سياسيا الذين لهم طموحات وعددهم قليل في المجتمع وتتسابق على غرف الصف. وتحدث هذه خلخلة بالعملية التعليمية.

انا اناصر وأؤيد وجهة النظر التي طرحها الدكتور سعيد بغير صيغته انما بمبدأين. حظر. هنا حظرنا على ثلاث مؤسسات يجب ان تحظر المدارس من اي نشاط حزبي، يجب ان تحظر المدارس من اي نشاط حزبي، يجب ان تضم اذا كنا نقول في المادة (١٤) (يحظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها واموالها لمصلحة اي تنظيم حزبي) كأنما يوحي هذا النص بتعداد ما هو المحظور، السماح بغيره كأنما يعني، صحيح في مكان ثاني يقول (مؤسسات عامة) ولكن تخصيص المدارس جدير اكثر من تخصيص مراكز النقابات وجدير اكثر من تخصيص الجمعيات الخيرية.

فانا اثني على الرأي بان تتمهل على هذه المادة خاصة لنحكم فيها صياغة ان لا يسمح للاحزاب بممارسة اي نشاط تنظيمي داخل المدارس دون الثامنة عشر. هذا الرأي الاول والرأي الثاني عندما تأتي المادة (١٦) التي عليها ملحوظة هامة جداً تؤيد هذه الملحوظة ان لا نحظر على من هم دون ال (١٨) دخول

الاحزاب، يخضعوا للقانون اذا خالفوا ان نحظر على الاحزاب قبول من هم دون ال (١٨) ان نعكس الاية.

اذا حظرنا على الشاب من عمر (١٦) دخول الاحزاب ودخل يصبح خاضع للمادة (٢٢) عقوبة ثلاثة اشهر لكن دون ال (١٨) لا يعاقب اصلاً. عندما آتي اليها تماسكاً مع نظريتي الان التي تؤيد نظرية الاخ سعيد والاخ بشير الصباغ وتشاورت معه في هذا وايد هذه الترجمة قد يؤيدها ايضاً في النطق بهذه الجلسة.

اقترح ان تتمهل على المادة (١٤) لتؤكد حظر النشاط الحزبي من اي نوع من مدارس الابتدائية والالزامية الثانوية بعد ال (١٨) احرار يكونوا صاروا واعين.

وكذلك الالتزام بمنع الاحزاب بقبول من هم دون ال (١٨) لا فقط منع نشاطهم من قبول من هم دون ال (١٨) هذا رأيي واذا ووفق عليه كمبدأ وهو اعتقد هام جداً اذاً لانه سيصوغ نوعية التمزق الذي سيعاني منه هذا المجتمع بعد (١٠) سنين.

نحن هنا نصنع تمزق الاردن الحزبي بعد (١٠) سنوات. اذا ووفق عليه لا اعتقد انه في جلسة عامة يمكن صياغته اذا ووفق على المبدأين.

استبعاد النشاط الحزبي من المدارس لغاية التوجيهي وابتعاد استعمال المدارس وحرمان استعمالها للنشاط الحزبي وحرمان الاحزاب من قبول من هم دون ال (١٨) اذا قبلت اقترح ان نعاد الى اللجنة القانونية. اذا قبلت هذه المباديء الثلاث. تضمنها بالصيغة التي تراها لان

مكتبة المجلس

الصياغة في جملة (٤٠) اصعب جداً من الصياغة بين اللجنة بين ستة أو سبعة وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً انا فقط ارجو المجلس الكريم التحديد ان هذا الموضوع الهام الذي لدي طلبات كثيرة بالكلام حوله ينحصر في المادة (١٤) ام في المواد التالية وخاصة المادة (٢١)؟

الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، الاصل ان نبحث في كل امر عندما يرد النص المتعلق به، المادة (١٤) لا تتعلق في المواضيع التي اثارها الزملاء الكرام، وانما كانت محصورة في حظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها واموالها لمصلحة اي تنظيم حزبي.

وهذا ليس له علاقة في المدارس ولا في الطلاب الذين هم دون الثامنة عشرة من عمرهم.

البحث في هذا الامر يكون في المادة السادسة عشر ليمن يجوز ان يكون عضواً أو من يؤثر عليه. عندما نأتي الى المادة (١٦) من حيث الاعمار والتأثير والمضوية هناك محله.

اما فيما يتعلق بالمدارس والمراكز التعليمية والجامعات ايضاً فهي مشمولة بالمادة (٢١) فاذا اردتم التصريح عند البحث في المادة (٢١) نناقشها. ولذلك واختصاراً لوقت المجلس الكريم ان تنتهي بهذه المادة بموضوعها المحدد. وعندما تأتي المواد التالية نبحثها لان هناك موضوعها واجدى البحث في كل مادة متعلقة

بالامر المفروض. وان لا نجمع كل البحوث في مادة واحدة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذنا المقرر، الحقيقة المادة (١٤) امام المجلس الكريم وهي متعلقة فيما وارد في الصياغة، يعني لا صلة لها بالمدارس لا صلة بالمساجد لا صلة لها بدوائر الدولة. التي كلنا مهتمين وحريصين عليها.

فهل ترون ان نسير في هذه المادة حسب ما جاءت في المشروع وما ورد من النواب؟

اذن هذه المادة من له اعتراض عليها؟ الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل: شكراً دولة الرئيس الحقيقة المادة (١٤) حددت حظر معين. ومن منطلق هذا الحظر المعين انا الصحيح توسعت لاطرح هذا الحظر في المؤسسات التعليمية وفي حظر ناحية التأثير على المواطنين الذين تقل اعمارهم عن الثامنة عشر.

وبالتالي لو لم تكن حظر استخدام مراكز النقابات كان ممكن لو هذه المادة رجعت للمادة (٢١) كان ممكن ما اطرح ملاحظاتي.

دولة الرئيس انا اتفق قضية الحظر ان يشملها مادة واحدة بصورة مختلفة. وبالتالي يمكن حتى لو بدنا نحط المادة (١٤) ونحط فيها حظر وحظر واحد يحط الحظر على استخدام على المؤسسات التعليمية لان النقابات تأتي بعد المؤسسات التعليمية من حيث الاهمية والتدرج التاريخي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس، ليطمأن معالي العين الاستاذ الدكتور سعيد التل. الحقيقة في فرق بين المادة (١٤) وبين المادة (٢١).

مادة (١٤) تتكلم عن المؤسسة نشاط يأتي من داخل المؤسسة، مادة (٢١) تتكلم عن الحزب نفسه، المنوعات على الحزب ماذا يمنع على الحزب. ورد في مادة (٢١) يحظر على الحزب ان يستخدم مؤسسات الدولة ومنها المؤسسة التعليمية فهي واردة عن نشاطات الحزب، الحزب ماذا يسمح له ماذا يمنع منه، يمنع او يلتزم الحزب - مادة ٢١ - بعدم القيام بما يلي منها، عدم القيام بأي نشاط حزبي بين القوات المسلحة كذا - كذا وجميع مؤسسات الدولة ومنها المؤسسات التعليمية.

المادة (١٤) لا تتكلم عن الحزب نفسه، تتكلم بداية عن المؤسسة اي مؤسسة لاحظوا شو كان مادة (١٤) اصلها بالمشروع الذي جاء من الحكومة.

(يحظر على اي هيئة او مؤسسة او جمعية ان تقوم بالاعمال الحزبية) لان التجربة التي مررنا بها في الاردن النقابات والنوادي كلها تقوم بعمل حزب. فهذا المقصود بهذه المادة انه المؤسسة لا يجوز ان تقوم بالعمل الحزبي سواء كان جمعية او نادي او اتحاد او غيره.

اما الحزب عن ماذا يجب ان يتعهد وما هي المؤسسات التي تسمح له هذه موجودة في المادة (٢١).

فلذلك باعتقادي بان الغاية التي ذهب اليها معالي الدكتور سعيد ونجن نوافقه عليها

مفطرة في المادة (٢١) انه يحظر على الحزب استخدام مؤسسات الدولة المختلفة ومنها المؤسسات التعليمية.

لكن هذه الغاية لا تتكلم عن الحزب نفسه عما يجب ان يقوم به او ما لا يجب عن مؤسسات معينة انه النقابة او الاتحاد او مش عارف ايش الجمعية يجب ان لا تقوم بالنشاط الحزبي بالمثل الذي يقوم به الحزب هذه نقطة.

النقطة الاخرى وردت في مادة (١٦)، ان الطلاب لا ينتسب فعلياً وعملياً لانه مثل ما يعرف الدكتور سعيد بحسب قانون التربية والتعليم لا يدخل المدرسة الا من اكمل السادسة من عمره بده يقعد (١٢) سنة بده يكون اكمل الثامنة عشر من عمره.

قلائل جداً وشرحية قليلة جداً ترسب من الطلاب الاستثناء ما عليه قياس.

اذن لا ينتسب فعلياً هو يكون انهي المرحلة مرحلة الدراسة لانه لا يجوز ان ينتسب الى الحزب الا من اكمل الثامنة عشر من عمره. يدخل المدرسة وقد اكمل الثامنة عشرة من عمره. يدخل المدرسة وقد اكمل السادسة يبقى (١٢) سنة يكون اكمل الثامنة عشر الا القلة القليلة جداً الذين يرسبون سنة ولا سنتين وهذا يكون استثناء الحقيقة. فالحقيقة الغايات التي ذهب اليها معالي العين مفطرة في المواد المختلفة وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاخ، دولة ابو ثامر.

دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة



الا ان اصل المادة (٢١) ولكن وجدت الان ان عناصر الموضوع الذي نحن بصده متضمن في المادة (١٤) و (١٦) و (٢١) لان المشكلة لها ثلاث عناصر. مقر، مؤسسة، مكان تجمع، طالب، معلم.

فنحن هذه النواحي العناصر الثلاثة يجب ان تعالج كلها وردت اذا وردت في المبني في المقر يجب ان نعالجها ونضع هذا التسرب وهذا الخطر الكبير الذي عانت منه التربية طيلة فترة طويلة في الخمسينات والستينات.

اذا سمحت ان اقول هذا الكلام اقول حول هذا الكلام حقائق معينة الان او حتى نصل المادة (٢١) كما تشاؤون. اما هي يجب ان تبحث في (١٤) ايضاً. ونضع هنا والمادة التي وردت في المشروع مادة صريحة الحقيقة وتهدف الى منع المؤسسات التعليمية من ان تبشر اعمال الحزبية.

المادة في الاصل (١٤) يحظر على اي هيئة او مؤسسة ونحن بصدد المدارس وهي مؤسسات تعليمية او جمعية ان تقوم بالاعمال والنشاطات الحزبية هذا مكان ايضاً وعنصر من العناصر

الرئيس، الحقيقة انا بدي اشير الى التوضيح الذي تفضل به سعادة المقرر فيما يتعلق بالمادة (١٤) وارجو ان نقرأ هذه المادة وان نصوت عليها التي تتعلق بمراكز النقابات والجمعيات الحزبية والاندية واستخدام اجهزتها واموالها لمصلحة اي تنظيم حزبي.

لكن داخل هذا المجلس في نقاش يدور خارج قاعات الاجتماعات عن قضايا عديدة تم التطرق اليها في مشروع قانون الاحزاب، نتناول ما ورد في المادة (١٤) وما ورد في المادة (١٦) وما ورد في المادة (٢١) وما لم يرد في اي منها واقتراح الدكتور سعيد، اقتراح وجيه ولاهيته هو تضمن عناصر مختلفة تشترك فيها المواد التي اشترت اليها، وقد لا تغطيها بعض المواد كلها.

ولذلك اترح ان نصوت على المادة (١٤) كما وردت من مجلس النواب بناء على توضيح المقرر وان يقدم الاخ الدكتور سعيد باقتراحه مكتوب ويوزع علينا لاهمية العناصر التي تضمنها بحيث اذا وصلنا الى المواد التالية تكون الصورة في ذهننا اوضح وهذا لا يمنع عند معالجة هذه النقاط من ان نأخذ او نضيف من بعض المواد ونضمها الى مواد اخرى، هذا اقتراحي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على اقتراح الأستاذ أبو ثامر انه الان ننظر في المادة (١٤) ما يتصل باقتراحات الاخ الدكتور سعيد تكتب واي عضو من المجلس الكريم. بس نسمع الأستاذ بشير حتى نكتب الصورة.

السيد بشير الصباح: شكراً دولة الرئيس الحقيقة انا وجدت في تقديم اقتراح عدد معين

وما دام المجتمع وانا اتكلم بالسنة اولياء الامور راغباً في ان تبقى العملية التربوية في اطارها الصحيح حتى تنهيا لابنائنا وبنائنا اجواء الاشباع المتوازنة، فلا مناص من ابقاء المعلم بعيداً عن العمل الحزبي بنص تشريعي صريح يرد في قانون الاحزاب لا في أي تشريع اخر ذاكرين غير متناسين في هذه المناسبة ما حل بالمدسة الاردنية في الخمسينات والستينات على وجه الخصوص، وما يزال يحدث حتى الان من جراء انشغال عقل ووجدان المعلم بالعمل الحزبي داخل المدرسة وخارجها.

ونلاحظ هنا ان:

١ - قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ في المادة (٢٥) ينص على ما يلي:

(يمنع المعلمون من الانتماء الى الاحزاب او القيام بأي نشاط حزبي داخل المؤسسات التعليمية وخارجها).

٢ - اما قانون التربية والتعليم المؤقت لسنة ١٩٨٨ فلم يتعرض الى ذلك، بل اكتفى في المادة (٢٢) بما يلي (على المعلم الالتزام باخلاقيات مهنة التربية والتعليم وأدابها).

ان العمل الحزبي للعاملين في وزارة التربية والتعليم - موظفين ومعلمين - من شأنه ان يعيق المسيرة التربوية في المدرسة نحو اهدائها، بما يحده من شروح مبدئية بين صفوف العاملين التربويين ما تلبث ان تنتقل الى الميدان المدرسي في الموقف الصفوي وفي النشاط المدرسي، والى دوائر التربية في الوزارة، تكتلات حزبية تدخل العمل التربوي في

ونحن في الحقيقة كأشخاص قضينا نصف قرن في المدرسة وفي الميدان المدرسي عانينا الكثير ونحب ان نتلقى كل ما حدث من مشاكل لهذا الجيل.

تشوهات الحقيقة احدثتها الغفلة حتى. فانا في هذه المادة مُصر على ان تكون صريحة وتعود للنص الاصيل وان لم يكن هذا محظورة في اللجنة القانونية لقرار لكن ارى ان لها وجود هنا ولها وجود اساسي في المادة (٢١) واسمح لي ان اقرأ ما يلي:

نتكلم باسم عشرين او واحد وعشرين عضواً من الاعيان واحد وعشرين عين.

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الرئيس والاخوة الزملاء

لما كان العمل التربوي والتعليمي في مرحلة التعليم العام (الاساسي والثانوي) يستهدف بناء شخصية الجيل بناء متكامل، وفي اجواء من المحبة والصفاء والتعاون. وكان العمل في حقل التربية والتعليم، عملاً متداخلاً للعناصر والمؤثرات، وينبغي ان ينصرف لخير الانسان فرد ومجتمعاً من خلال تنشئة الاجيال وفق الاهداف التي قررها المجتمع.

ولما كانت صناعة الاجيال وتنميتها وتوجيهها من اهم ما يجب ان تعنى به الحكومات والمؤسسات الاجتماعية وبرامج الاصلاح، بسبب ان النجاح في تخريج الناشئة وفق مبادئ التربية ومقاصدها، مواطنين صالحين، انما هو ركيزة لنجاحات اخرى في سائر الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونحوها.

مكتبة المجلس

المجتمع المدرسي والعمل الاداري في وزارة التربية والتعليم في مناهات وصراعات تصرفها عن مقاصدها.

لذا فاني بالنيابة عن الزملاء السادة: (يهجت التلهوتي، حابس المجالي، حمد الفرخان، ليلي شرف، احمد سعود العدوان، خلف ابونوير، نواف سعود القاضي، خالد الطراونة، محمد رسول الكيلاني، محمد عودة القرعان، نذير رشيد، جمعة حماد، عامر خماس، ابراهيم تقي الدين، الحاج محمد علي بدير، برجس الحديدي، كمال الشاعر، د. داود حنانيا، عبدالله صلاح).

وبالاصالة عن نفسي، نقترح على المجلس الكريم - ابقاء على العمل التربوي في مساره الصحيح - اضافة عبارة (والعاملون في التربية والتعليم) بعد كلمة والقضاة الى الفقرة (ط) من المادة (٢١) من مشروع قانون الاحزاب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ معالي الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: شكراً دولة الرئيس، مع احترامي للاقتراحات التي قدمت الان. اعتقد ان هذا ليس مكانا على كل حال وحين يأتي أوان البحث فيها قد يكون عندنا كلام فيها.

اما كما تفضل دولة الرئيس، ان البحث يتركز على المادة (١٤) ولذلك انا سأركز على المادة (١٤)، انا في ملاحظة عندي انسانية في الحقيقة. ان ليست هناك صلة وربما صلة قليلة

بين النص الذي جاء اصلا من الحكومة والنص الذي وضع من مجلس النواب.

المادة (١٤) كما جاءت من الحكومة تتكلم عن موضوع النص الذي عدل موضوع آخر تماماً ربما ليست اعادة الصياغة وانما تغيير كامل للنص.

المادة (١٤) تقول (يحظر على اي هيئة او مؤسسة او جمعية ان تقوم بالاعمال والنشاطات السياسية) وهذا كلام واضح جمعية خيرية جمعية دينية، جمعية اجتماعية، جمعية خيرية، لا يحق لها ان تقوم بالعمل السياسي فجاء النص الذي قيل انه صياغة يتكلم عن مجرد استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها واموالها لمصلحة اي تنظيم حزبي.

اعتقد لا بد من التفريق بين امرين اذ ولا بد لايراد مادة تتكلم عن مراكز النقابات والجمعيات فلا بد ان لها مادة خاصة. غير المادة الاساسية.

انا مع المادة الاساسية الحقيقة وواضحة في مفهوم واضح ومحدد هو حظر اي جمعيات ذات اهداف غير سياسية ان تمارس السياسة. هذا امر واضح.

الثاني الى جانب ما قلت هو ايضا فيه غموض يعني يحظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات يعني ربما نقابة او جمعية تمارس عمل سياسي في غير مراكزها انما لا بد من نص صريح يحظر عليها العمل يحظر عليها النشاط السياسي، سواء في مقرها او في غير مقرها، اعتقد لا بد من ايجاد صيغة تكون واضحة في

هذا الموضوع وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة الاستاذ احمد عبيدات.

دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس، يبدو ان الالتباس والاشكال وقع ابتداء من افعال النص الوارد من الحكومة في مواد اخرى في هذا القانون. والتركيز على المادة (١٤) بين مشروع القانون الوارد بين المادة التي وردت من الحكومة والمادة كما اقراها مجلس النواب.

وقد قيل لي بالاضافة الى الملاحظات التي ابدتها في اقتراحي الاول، قيل لي بسان المشاورات التي تمت بين الكتل انتجت نص المادة (١٤) الان كما هي من مجلس النواب لتعني بالضرورة الانتهاء من حيث المبدأ من البحث في اي موضوع يتعلق بحظر اي نشاط تمارسه الاحزاب السياسية من قبل الهيئات والمؤسسات والجمعيات.

يعني الجماعة في مجلس النواب، نتيجة الاتصالات توصلوا الى هذا النص بقصد ان لا نعود او لا يعودوا من حيث المبدأ الى الحديث عن اي نشاط تقوم به الهيئات والمؤسسات والجمعيات الاخرى غير الاحزاب السياسية وان تقوم بنشاط الحزب السياسي.

مع توقفي عند هذه النقطة اقول بان هذا الاتفاق الذي انتج النص المعروض علينا الان من مجلس النواب لا يمنع مجلس الاعيان حتى ولو صوت على المادة (١٤) كما هي فن ان يعود ليقرر مبادي. ليقرر احكام في هذا القانون ونصوغها

من جديد من حيث تتفق مع ما يلزم اليه مجلس الاعيان بالاجماع او بالاكثرية فيما يتعلق بالنقاط التي اثارها الدكتور سميد والاستاذ بشير الصباغ وغيرهم من الاخوان فقط للتوضيح قلت هذا، اذا عدنا للاقتراح الذي اقترحت قبل قليل.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة ابو ثامر، دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، الكلمة التي القاها معالي الاستاذ بشير الصباغ باسم بعض الاخوان مفهوم لها بانها ترد في المادة (٥) وليس في المواد القادمة.

في المادة (٥) فقرة انه لا يكون قاضيا - فقرة ط - و (ح) ان لا يكون من المنتسبين الى القوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني. ويذكر العاملين في وزارة التربية والتعليم.

مؤسسين والمؤسسين يرد على المنتسبين ايضا نفس هذه الشروط من فقرة (ب) الى (ط) ايضا يرد بان المؤسسين والمنتسبين في مادة المنتسبين نفس هذه الشروط ما عدا (٢٥) عام وان يكون اردني موجودات ايضا من (ب) الى (ط) على المنتسبين فلذلك اذا بدأها تقر في المادة (٢١) ما زال انا نطينا عن المادة (٥) مفروض وارجو من سعادة المقرر ان يصححني ان تعود الى المادة الخامسة وليس الى واحد وعشرين مادة (٥) اذا أقر المبدأ وشكراً.

دولة رئيس المجلس: تفضل السيد المقرر.

مجلس الابرار

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، ما في شك بانه مؤهلات العضو أو المؤسس ينبغي ان تكون في المادة الخامسة هي التي عينت الشرائط التي يجب ان تتوفر في المؤسسين وايضا الشرائط التي يجب ان تتوفر في العضو نفس الشرائط التي تتوفر في المؤسس باستثناء العمر.

المؤسس (٢٥) عام والعضو (١٨) عام يعني سن الرشد في القانون.

الموضوع انه اذا قبل المبدأ عندئذ يصار ما دام في (٢٢) من الاعيان المحترمين يقررون الاقتراح عندئذ يعاد النظر في هذا اذا جاز اعاده النظر فيها تم اقراره.

اما الاقتراحات الاخرى فسياتي البحث فيها عند النظر في تلك المواد. والاقتراح الذي قام ووافق عليه المجلس بدون تصويت هو ان ننظر بالمادة الرابعة عشر وننتهي منها بحسب توصية اللجنة القانونية.

لان الاقتراحات لا تتعلق بها من ناحية ثانية لو نظرنا للمادة الرابعة عشر. من الزملاء الكرام من يقول ان المادة في المشروع هي المفضل من المادة التي اقراها مجلس النواب ووافقت عليها اللجنة القانونية رأيت مخالفت ما ذهب اليه الزملاء الكرام ذلك لان النص الذي ورد في المشروع يحظر القيام بنشاط الحزب على تلك المؤسسات.

في حين ان القانون نص على عقوبة من يقوم بهذا النشاط معناه حظره واعتبره جريمة ما في حاجة للنص عليها كما وردت في مشروع الحكومة لكن النص الذي ورد من مجلس النواب

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي اقترح طرحها للتصويت الان واثني على رأي المقرر، نعم يا سيدي اطرحها للتصويت.

دولة رئيس المجلس: اذن معالي الاستاذ الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل: انا ببرد اكرر الملاحظة التي تفضل فيها دولة ابو ثامر ان تناقش المادة (١٤) والمادة (٢١) وكما تفضل المادة (١٦) كوحدة واحدة. لانها مواد مترابطة بعضها مع بعضها الاخر وضمن لجنة خاصة.

دولة رئيس المجلس: استاذنا المقرر.

السيد المقرر: نناقش القانون مادة مادة ولا نجيز النظام. ان نجتمع مواد القانون في بحث واحد. لان تنظيم العمل يقتضي ان يقتصر البحث على المادة المعروضة وعندما تأتي مادة اخرى عندئذ نبحث الاقتراحات التي ترد بشأنها اما اذا كانت هذه المادة متعلقة بمواد اخرى وفي التزام وتلازم بين النصوص نراعيها عند البحث اما اذا كان لكل مادة حكم. فلنبحث كل مادة باستقلال تطبيقاً للنظام وشكراً.



الحكومة التي مرت بتجارب قاسية ولذلك اثني واطلب التصويت على المادة (١٤) لنتتهي من هذا الجدل وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: ارجو ان يسمح لي الاخوة الاعيان المحترمون ان اوضح وجهة نظر الحكومة من حيث المبدأ باشتراك الهيئات التعليمية في الحياة الحزبية او عدمها.

الحكومة ترى بان الحياة الحزبية يجب ان تبتعد عن المؤسسات التعليمية طلاباً ومعلمين وهيئة تدريس. لكن ما حاولت ان اوضحه هو ان هناك اعتقاد من الحكومة بان هذا الموضوع من حيث المبدأ قد غطي في المواد التي نقرأها. المادة التي نقرأها الان والمادة (١٦) والمادة (٢١) باعتقاد الحكومة بانها كلها متكاملة مع بعضها البعض تغطي التخوف الذي ابداه بعض الاخوة الاعيان.

النقطة الثانية التي اريد ان اوضحها. المادة التي عدلت قبل قليل التنظيم والحزب

دولة رئيس المجلس: الحقيقة للمجلس الكريم وبخاصة الاستاذ سعادة المقرر في ضوء المادة (٥١) من النظام الداخلي اما اذا قدم اثناء المداولة في اقتراحات تقدم قبل الجلسات وفي اقتراحات تقدم اثناء المناقشة.

واما اذا قدم اثناء المداولة فتجري مناقشة هذا الاقتراح في الجلسة ويؤخذ الرأي عليه الا اذا تقرر ان يحال على اللجنة لدرسه ونجيب الاحالة حتماً اذا طلب ذلك مقرر اللجنة او الحكومة او رئيس المجلس.

أنا اخشى في ضوء الآراء التي عم تعرض من الاخوة ان المادة (٥) مهمة بالنسبة الى تحديد الفئات الممنوع ان تشغل بالحزب. بالحزبية، سواء بالتأثير عليها او بالتطوع منها.

اذا كان هذا الموضوع مترابط المواد ويكون موضوعاً كاملاً شاملاً وعم تقدم اقتراحات من (٢١) عضو ومقترحات من اساتذة كرام في هذا الموضوع. هل يرى المجلس الكريم ونستطيع حقيقة سواء انا او الحكومة او الاستاذ المقرر ان نقول ونعتبر هذه القضايا مهمة وان القانون له اهمية ايضاً كبرى.

وتأجيل مادة بعدم التصويت عليها لا يؤثر على القانون او يؤثر على رأي المقترحين لانه ربما يعاد النظر فيها. دولة ابو عدنان.

دولة السيد بهجت التلهوني: انا اولاً اثني على ما قاله الزميل دولة احمد عبيدات بان تأخذ بعين الاعتبار ما قاله الدكتور سعيد التل وما قاله معالي بشير الصباغ ونصوت على المادة (١٤) آخذين بعين الاعتبار مصلحة الطالب ومصلحة الاجهزة التعليمية. واعتقد بان ذلك تشاركنا

السياسي كذا كنت قد رفعت اصبعي لاستفسر من دولة الرئيس والاخوة الاعيان يعني الحكومة بالفعل توافق التعديل الذي اقره الاعيان لكن كنت اريد ان استفسر هل هذا يستدعي الرجوع الى مجلس النواب؟ تعديل المادة بالشكل لانه رايت انه ما في تغيير من حيث المعنى او خليني اضعها بصيغة ثانية هو المعنى الذي كانت تريده الحكومة بالحقيقة.

لكن اريد بالحقيقة ان يسمح لي الاخوة الاعيان ان اضع مرة ثانية حقيقة هم يشعرون بها بان هذا القانون اذا عاد الى مجلس النواب. وقد لا يستطيع مجلس النواب اقراره بهذه الدورة. قد يتأخر الى الدورة القادمة وعندئذ لا يكون هناك مجال للتعددية الحزبية ان تقوم قبل موعد اجراء الانتخابات في المرة القادمة.

لذلك الحقيقة احدى غايات تقديم هذا القانون بهبة الدورة الاستثنائية هو ان يعطى فرصة للديمقراطية ان تمارس دورها عن طريق التعددية عن طريق اقرار قانون الاحزاب وقيام التعددية الحزبية في وقت كافي لنشوء هذه الاحزاب وترسيخها بصورة صحيحة وسليمة قبل الدورة القادمة وشكراً. سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي نائب الرئيس، استاذ جمة حماد.

السيد جمة حماد: شكراً دولة الرئيس الملاحظة انه نحن لا نتصور ان نكون تحت كوابح الاسراع في هذا القانون البالغ الاهمية الذي كما قال بعض الاخوان. ننام في رحم الدستور اكثر من اربعين عام.

نحن امام قانون هام لا يجوز ان نمرره لانه خافين ان يرجع الى مجلس النواب.

ولذلك فانا اقترح ما دام ان في اقتراحات جوهرية قدمها الاستاذ الدكتور سعيد التل والاستاذ بشير الصباغ.

ارجو ان يوافق المجلس على ان ترجع هذه الاقتراحات للجنة القانونية لكي تصيغ و تنور المجلس من خلال المواد التي هي مجزأة فيها الاوضاع القضائية المهمة التي طرحوها الاخوان وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذنا المقرر هل لديك ملاحظة.

السيد المقرر: ملحوظتي ان المادة الرابعة عشر قد تم النقاش فيها ويقتضي التصويت عليها، الاقتراحات المقدمة من الزملاء الكرام تتعلق بمواد اخرى وليس في هذه المادة والنظام يقول بان يصوت المجلس على القانون مادة.. مادة وتنفيذاً لحكم القانون النظام ينبغي ان. نصوت عليها.

أما ما ذكره دولة الرئيس وقرأ المادة (٥١) من النظام فتتعلق بالاقتراحات التي لها تعلق صميمي بالمادة المعروضة. أما اذا كانت تتعلق بمواد اخرى عند النظر في تلك المواد يُقدم الاقتراح. والفرصة متواتية لمن اقترح فيها يتعلق بالمؤسسات التعليمية ان يقدم هذه الاقتراحات لينظر فيها المجلس بتمعن اثناء تأجيل الجلسة لان الدوام قريب من الانتهاء والرجاء ان نصوت على هذه المادة قبل رفع الجلسة.

دولة رئيس المجلس: معالي السيدة ليل

شرف.

السيدة ليلي شرف: شكراً دولة الرئيس خُيِّل اليّ وانت تتكلم انك كنت ستصل الى نتيجة ان ما دام هناك مقترحات قيمة جداً. يجب ان نعود الى - انك كنت ستصل الى هذه النتيجة - ان نعود الى اللجنة القانونية.

وعما ان هذه المادة (١٤) كثيرون منا يعتقدون ان فيها يجب ان تدخل المؤسسات التعليمية وبما اننا سنعود الى اللجنة القانونية على كل حال في الاقتراحات القيمة المتعددة الجوانب المتصلة بكثير من المواد في هذا القانون. اعتقد انه يجب ان لا نصوت على هذه المادة حتى تتمكن من ادخال بعض المؤسسات. المؤسسة التعليمية، وان نقترح ادخال المؤسسة التعليمية فيها الان.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة ابو عماد.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، انا من الناس الذين يقولون الاسراع في القانون وعلشان الاسراع احالته الى اللجنة القانونية الاقتراح، لان النقاش فيه هنا يعرقل الوقت يأكل الوقت لا نصل الى نتيجة.

اين موضع هذا الاقتراح المقدم من (٢١) عين؟. اغلبية - اين يجب ان يكون؟

أنا من الناس مبدئياً اقول في المادة الخامسة اذا اقريناه في المادة (٢١) يجب ان نعود فيه الى المادة (٥) لان المادة (٥) عم تحدد. عم نفرز اناس ما لهم علاقة بالتنظيم، عم تقول متبني القوات المسلحة، عم تقول قاضي،

الان في اقتراح معلم في وزارة التربية والتعليم.

اذن بده يتصف في المادة (٥) هذا الاقتراح وليس في المادة (٢١). ما دام هناك التباس للاسراع في هذا الموضوع نستمر نحن. اذا تاوين نستمر بنستمر في المواد الاخرى ويذهب الى اللجنة القانونية لنفقي به وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: البحث في المادة (١٤) يتعلق بالمؤسسات الخاصة، المؤسسات العامة وارد ذكرها في المادة (٢١) الي يقولوا (يحظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها..). هذه كلها مؤسسات خاصة أفردتها القانون وحدها حتى لا نخلطها مع مؤسسات الدولة والاقتراحات التي تفضل فيها الزملاء الكرام تتعلق بمؤسسات الدولة اذن ما تتعلق بهذه المادة.

دولة رئيس المجلس: استاذنا المقرر، الحقيقة الذي أثاره الاخوة الكرام وتقدموا باقتراح من (٢١) وكلام طويل حول الموضوع هو المادة (٥) بدأ. المادة ١٤ بدأ.

السيد المقرر: ليس لها علاقة بالمادة (١٤). علاقتها في المادة (٢١) حصراً فيما يتعلق بالمؤسسات. والمادة (٥) فيما يتعلق بالذي ينتسب للحزب.

السيد الامين العام: تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس: اذن ايها الاخوة الكرام ما دام ان الوقت صار الساعة الثانية وما دامت الافكار التي طرحت قيمة وما دامت

مكتبة المجلس